

الحرية الإقتصادية في العالم العربي
التقرير السنوي لعام ٢٠٠٨

الحرية الاقتصادية في العالم العربي

التقرير السنوي لعام ٢٠٠٨

عرفان وتقدير

يتوجه المؤلفون بالشكر والتقدير إلى كل من مايكل ووكر رئيس مؤسسة معهد فريزر، وجيمس جوارتني من جامعة ولاية فلوريدا، وروبرت لوسون من جامعة كابيتال على الأفكار والمساعدة القيمة. كما نتوجه بالشكر إلى الفاضل عزان البوسعيدي، الرئيس التنفيذي لمؤسسة البحوث الدولية، بسلطنة عمان، ومارك مولنز، المدير التنفيذي لمعهد فريزر، على الدعم والمساندة.

كما نود أن نتقدم بالشكر إلى مؤسسة فريديش ناومان من أجل الحرية بالقاهرة في مصر لدعمها هذا المشروع.

تحديد المسؤولية

عمل مؤلفو هذا الكتاب باستقلالية لذا فالآراء التي يعبرون عنها نابعة منهم ولا تعكس بالضرورة آراء معهد فريزر، أو الداعمين له أو الموظفين به أو أمناءه. هذا الكتاب لا يعبر بأي طريقة عن كون معهد فريزر أو الداعمين له أو الموظفين به أو أمناءه يميلون أو يعارضون تمرير أي قانون، ولا انهم يدعمون أو يعارضون أي حزب سياسي بعينه أو مرشحه.

حقوق الطبع ٢٠٠٨ محفوظة لمؤسسة البحوث الدولية ومعهد فريزر. جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة إصدار أي جزء من هذا الكتاب بأية طريقة كانت بدون الموافقة المسبقة، إلا في حالة الاقتباس الموجزة في المواضيع والمراجعات النقدية.

سالم بن ناصر الإسماعيلي وأميلا كارايبجوفيتش وفريد ماك ماهون^١

مقدمة

هذا هو التقرير الخامس حول الحرية الاقتصادية في العالم العربي والطبعة السنوية الرابعة، حيث تم نشر المحاولة الأولى لقياس الحرية الاقتصادية في العالم العربي من قبل نفس المؤلفين في تقرير تنافسية العالم العربي (لوبيز كارلوس وشواب ٢٠٠٥)، وتم نشر الطبعة الثانية – والتقرير السنوي الأول – لاحقاً سنة ٢٠٠٥ من قبل مؤسسة البحوث الدولية من سلطنة عمان ومعهد فريزر بكندا، وهي الجهات ذاتها التي قامت بإصدار التقارير اللاحقة. يضيف هذا التقرير بيانات عن سنة جديدة، ٢٠٠٦، وهي السنة الأقرب للبيانات المتوفرة. صيغت الحرية الاقتصادية في العالم العربي: التقرير والمؤشر السنوي،

على غرار التقارير السنوية ضمن مجموعة الحرية الاقتصادية في العالم جوارتني ولوسون. لسنوات مختلفة^٢.

^١ نود أن نشكر الدكتور/سالم الإسماعيلي لأخذه زمام المبادرة وإدارته وتوجيهه لهذا العمل. ولتفادي تضارب مصالح قيامه بترويج الاستثمار في سلطنة عمان فقد أعفى نفسه عن حساب المؤشرات، إلا أنه قام بمعظم عمليات التحليل.

^٢ في عام ١٩٨٤ بدأ مستر / ميكل ووكر، والذي كان وقتها المدير التنفيذي لمعهد فريزر، بالتعاون مع كل من مستر / ميلتون ومسر / روز فرادمان، مشروع الحرية الاقتصادية وذلك من أجل دفع وتعزيز تفهم العلاقات بين الحرية الاقتصادية والحريتين السياسية والمدنية، ودورهما المؤثر على الأداء الاقتصادي. وقد اشترك في مرحلة البحث بالمشروع حوالي ستين عالماً من العلماء المتميزين والمعروفين على مستوى العالم، ومن بينهم فانزون بجوانز نوبل. شبكة الحرية الاقتصادية وهي الشبكة التي تتكون من منظمات بحثية تهتم بتعزيز الحرية الاقتصادية حول العالم تتكون حالياً من عضوية ٧٠ دولة من بينها سلطنة عمان والأردن وغزة.

التعريف الكلاسيكي للحرية الاقتصادية

يتمتع الأفراد بالحرية الاقتصادية عندما (أ) تكون ممتلكاتهم التي حصلوا عليها من دون استعمال للقوة، أو السرقة، أو الاختلاس محمية من أي اعتداء مادي بواسطة الآخرين، و(ب) يكونون أحرار في استعمال أو تبادل أو منح ممتلكاتهم طالما أنهم لا يخرقون حقوقاً ذات حقوق الآخرين. ولذلك فإن مؤشر الحرية ينبغي أن يقيس حد تمتع الممتلكات الشرعية بالحماية، مع الحد الذي يُسمح به للأفراد بالمشاركة في معاملات طوعية (جوارتنى ولوسون وبلوك ١٩٩٦ : ١٢).

من السهل أن نفهم آليات عمل الحرية الاقتصادية. فأيّة معاملة يتم الاتفاق عليها طواعية يجب أن تكون ذات منفعة للطرفين. أيّة معاملات لا ينتفع منها الطرفان سوف يرفضها بالضرورة الطرف الذي لن ينتفع منها. وهو الأمر الذي تترتب عليه تبعات على الاقتصاد بشكل عام. فلا يمكن اجتذاب المستهلك الذي يتمتع بحرية الاختيار إلا من خلال الجودة الفائقة والسعر. وبالتالي فإنه على المنتجين العمل باستمرار نحو تحسين سعر وجودة المنتجات الحالية أو طرح منتجات جديدة. وبدون هذا لن يتعاقد العملاء طواعية مع المنتجين في أيّة معاملات. تتم كل يوم مليارات المعاملات ذات المنفعة المتبادلة، مما يشدّد الطاقة المحركة التي تحفز الإنتاجية المتزايدة والرخاء في مختلف القطاعات الاقتصادية.

الحرية الاقتصادية حسبما تبين الأبحاث المرموقة والمُحكمة تعزز من الرخاء والنمو الاقتصادي وغير هذا من النتائج الإيجابية (الأمر الذي يرد نقاشه في قسم لاحق من هذا التقرير). هذا بالإضافة إلى أنها تتماشى بشكل كبير مع الثقافات والعادات العربية والإسلامية. ومن الواضح أن العالم الإسلامي قد شهد طوال الألفية الماضية أعلى مستوى من الحرية الاقتصادية بشكل عام، والانفتاح التجاري على العالم بشكل خاص. إلا أنه

خلال القرون القليلة الماضية فقد العالم العربي مكانته الرائدة هذه.

الإقتصاد في العالم العربي : ٢٠٠٦ نظرة عامة^٣

مثلها مثل معظم الدول النامية الأخرى شهدت بلدان العالم العربي عدة عقود من سياسات "استبدال الاستيراد"، مما قيدها بإرث من التعريفات الجمركية المرتفعة، والتدخل الزائد للدولة في عملية الإنتاج، بل وإلى صناعات غير تنافسية في العديد من الأحوال. ونتيجة لتقاعس الحكومات عن التخفيف من قبضتها على سياسة التصنيع المحلية وخوفها من فقدان الدخل من التعريفات الجمركية لم تسفر المحاولات الإقليمية الرامية إلى الاندماج الاقتصادي إلا عن نتائج متواضعة. وقد توجهت العديد من الاتفاقات الإقليمية وشبه-الإقليمية منذ الخمسينيات من القرن الماضي نحو تحرير التجارة، وتدقيق رأس المال والعمالة، ولكنها أيضاً لم تؤتي سوى القدر الهين من المتابعة والتنفيذ المنتظم.

لم تكثرث الدول لدفع الصناعات المحلية إلى المنافسة من جانب صناعات مشابهة بالدول المجاورة، أو للأخذ بعين الاعتبار سياسات التجارة على خلفية الاتفاقات الإقليمية الملزمة، ناهيك عن المؤسسات الإقليمية الأخرى. كانت الاتفاقات الاقتصادية متعددة الأطراف عادة ما تتم بطريقة عشوائية وكرد فعل للتطورات السياسية الإقليمية. وقد ركزت في الأساس على الحد من التعريفات الجمركية، دون تناول قضية التجارة الإقليمية في الخدمات مثل خدمات المقاولات أو الخدمات المالية والنقل، أو الاستثمارات العابرة للحدود.

أما أحدث المبادرات على المستوى الإقليمي تلك المعنية بالتجارة العربية الحرة سنة ١٩٩٧، وهي الاتفاقية التي وقعتها ١٧ دولة من بين الاثنين والعشرين دولة الأعضاء

^٣ سالم الإسماعيلي، المؤلف الأساسي لهذا التقرير مسئول عن هذا القسم منه.

بجامعة الدول العربية، وكانت استثناء لهذا النمط. أثمرت المنطقة التجارية العربية الحرة الكبرى (جاقتا) بما جلبته من خفض سنوي للتعرفة الجمركية بنسبة ١٠ بالمئة عن التحرير الكامل للتجارة فيما بين الدول العربية سنة ٢٠٠٥. وعلى الرغم من محدودية نطاقها، فإنها مثلت إنجازاً يعتد به (KPMG).

وبخلاف التعريفات ظل المصدرون العرب مضطرون للتعامل مع بعض الرسوم الجمركية غير التعرفة التي لم تكن متوقعة في بعض الأحيان. ويتعلق هذا الأمر بمسألة الحدود المعنية بحواجز التجارة غير التعرفة الجمركية، التي تظل ضخمة إلى الآن في معظم الدول العربية، وهي الحواجز التي لم يتم التعامل معها تعاملاً شاملاً على المستوى الإقليمي، كما تبين البيانات من هذا التقرير. كما تؤدي نظم تفتيش البضائع التدخيلية التي تستهلك الوقت، علاوة على المعايير غير الضرورية أو غير العادية بالنسبة للمنتجات، وكثرة الوثائق المطلوبة من الأمور التي ترفع تكلفة المعاملات بالتجارة العربية لأعلى من المتوسطات العالمية.

وللتكامل الاقتصادي شبه الإقليمي سجل مختلط: فاتحاد بلدان المغرب العربي في سُببات سياسي، مثله مثل العديد من الاتفاقات الأخرى في شمال إفريقيا ودول المشرق العربي. ويعتبر مجلس تعاون دول الخليج وحده هو الذي حقق درجة ملموسة من النجاح في مجال التكامل التجاري، ما خلق حركة للعمالة ورأس المال، ووضع معايير مشتركة في العديد من مجالات التنظيم. أما في المجالات الأخرى مثل الاستثمار، والمشاركة في البورصة، والتوريدات للحكومات، مدت بعض بلدان دول مجلس التعاون الخليجي امتيازات وطنية إلى أشخاص من بلدان المجلس الأخرى.

أما على المستوى السياسي والإداري فتظل بعض مشكلات التكامل بين دول مجلس

التعاون الخليجي قائمة دون حل. إذ لم يتم بعد تنفيذ الاتحاد الجمركي المبرم سنة ٢٠٠٣ كاملاً، حيث تطالب بعض دول المجلس باستثناءات، في حين تعطل بعض الاتفاقيات الثنائية مع دول بعينها من دول المجلس تماسك نظام التعرفة الجمركية الخارجي لها. وبالنسب للوحدة النقدية فإنها محل شك كبير بعد إعلان عمان الأخير عن اختيارها البقاء خارجها، وبسبب تقاعس رؤساء الدول عن قبول معايير التحويل الرسمية التي تنطوي على عوامل مثل الحد الأدنى للتضخم، والناجح المحلي الإجمالي، وعجز الموازنة، والدين الخارجي.

ويمثل هذا الركود في التكامل الإقليمي على المستوى السياسي نقيضاً حاداً للحركة النشطة للاقتصاد الإقليمي على مدار الست سنوات الماضية. إذ تبين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي التي تتراوح بين ٣ و٦ بالمئة، والاحتياطات سريعة النمو، النظم الاقتصادية بالعالم العربي في ضوء أكثر إيجابية عما كانت عليه أثناء فترة التسعينيات المرعبة.

حيث أصبح إجمالي الاحتياطات والصادرات السنوية أكبر الآن من إجمالي الدين الدولي. كما أن موازين المدفوعات لمعظم الدول، بما فيها الدول غير المصدرة للبتترول إيجابية. والتوسع مستمر: حيث أقر صندوق النقد الدولي (صندوق النقد الدولي ٢٠٠٧ b) بزيادة حقيقية في الناتج المحلي الإجمالي بالشرق الأوسط تبلغ ٥.٨ و٥.٤ بالمئة سنة ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ على التوالي. يمر العالم العربي الآن بالطفرة النفطية الثانية، حيث وصلت أسعار البترول إلى مستويات غير مسبوقة. وبذات قدر الأهمية سوف تستمر على ارتفاعها لعدد قادم من السنوات نتيجة للقيود غير المسبوقة بقطاع الإنتاج على سوق النفط العالمية.

يبدو هذا الانتعاش في حالة أفضل من الاستمرار والإدارة عن سابقه في السبعينيات والثمانينيات المبكرة من القرن العشرين. حيث تبين حكومات دول مجلس التعاون الخليجي على وجه الخصوص قدرات أفضل على الإدارة، ومنهجية مالية أكثر حرصاً بكثير عما كانت عليه منذ ربع عقد من الزمان (Euromoney يورومني). يُهدر قدر أقل من المال، كما تتميز المشروعات بقدر أكبر من التوجيه، وتبنى المزيد من الاحتياطات كما تُدار بقدر أكبر من التعقيد والتنوع. وهو الأمر الذي يبشر بالخير بالنسبة للتوسع المستقر والمستديم للاقتصاد، والتحسينات في الخدمات العامة والتخلص المنتظم من العقبات على مستوى البنية التحتية.

ولكن هذه الانتعاشة لا يتسق الشعور بها على المستوى الإقليمي. إذ يعيش ثلثي سكان العالم العربي في بلدان كبرى غير منتجة للنفط. وعند التطلع للأمام تصبح القضية الأساسية على مدار العقد القادم متمثلة في قدرة تلك النظم الاقتصادية على خلق الوظائف، ورفع مستويات المعيشة لملايين الشباب الذين ينضمون إلى الاقتصاد. وتعاني المنطقة في الوقت الحاضر من أقل معدلات التوظيف، فأقل من نصف السكان الكبار لهم وظيفة في القطاع المنظم الرسمي. ولكن في جميع أنحاء المنطقة تنمو القوى العاملة بمعدل ٣.٥-٤ بالمئة سنوياً، ما يمثل تحدياً هاماً أما خلق فرص العمل (منظمة العمل العربية، ٢٠٠٧). ويقدر البنك الدولي، ٢٠٠٧ (نابلي وآخرون، ٢٠٠٦) أن العالم العربي سوف يتعين عليه خلق ٥٥-٧٠ فرصة عمل بين الوقت الحالي وسنة ٢٠٢٠ من أجل الحد من معدلات البطالة للتنماشى مع المعدلات العالمية.

على خلفية انتعاش السلع على مدار الخمس سنوات السابقة تسارع النمو في المنطقة، كما انخفضت معدلات البطالة المقاسة، إذ انخفضت بنسبة عدد من النقاط لكي تصل إلى ١١ بالمئة. ولكن وراء تلك الأخبار الطيبة ما يدعو للقلق. تمثل البطالة المقدره للشباب في

الفئة العمرية ١٥-٢٤ أكثر من ٢٥ بالمئة (منظمة العمل العربية)، وهي النسبة التي تقر ضعف المتوسطات العالمية. علاوة على هذا ترتبط البطالة بمستويات التعليم العالية. ففي مصر علي سبيل المثال تبلغ البطالة بين خريجي الكليات قرابة عشرة أضعاف البطالة بين الأشخاص الذين توقفوا عند مرحلة التعليم الأساسي، كما أنها تبدو مشكلة متزايدة في المناطق الحضرية.

وعلى الرغم من توثيق تلك الظاهرة المعنية بزيادة معدلات البطالة بين الأعلى تعليماً على مدار أربعة عقود، ويمكن تفسيرها على كونها سعياً عقلانياً للحصول على وظائف مجزية، لا يمكن أن تركز حكومات المنطقة إلى عقلانية العملية. فأولئك الذين لا يعثرون على وظائف قد يشكوا خطراً سياسياً. ومع انتقال مركز التوظيف من القطاع العام إلى القطاع الخاص، يبدو أن الخريجات بالتحديد هن اللاتي يواجهن صعوبات في وضع أقدامهن داخل سوق العمل.

وفي بعض البلدان ذهبت معظم الوظائف الجديدة إلى الأجانب. وليس هذا من الغريب على دول الخليج الصغيرة التي ينخفض عدد سكانها، كما أنها ليست بالضرورة ظاهرة سيئة. لأنه من غير المحتمل أن يتمكن المواطنون من إنتاج كل العمالة الماهرة المتخصصة الضرورية لتدعيم تلك الانتعاشة. ولكن هذه الظاهرة لا تقتصر على دول الخليج. ففي الأردن معظم المعينون الجدد جاءوا من بين غير المواطنين، حيث تستورد صناعة الملابس على سبيل المثال العمالة من جنوب آسيا بدلاً من تعيين العمالة المحلية (منظمة العمل العربية). وترتفع نسب تعيين الأجانب بالقطاع الخاص الذي يمثل المصدر المأمول للدفع بالديناميكية الاقتصادية إلى الأمام، في حين يتم تعيين المواطنين المحليين بشكل غير متناسب بالقطاع العام (منظمة العمل العربية).

ولكن المنطقة تمر حالياً بأسرع نمو اقتصادي شهدته منذ جيل. وهي في الواقع تواجه منافسة بين قوتين متضادتين: الضغط السكاني على خلق الوظائف وقدرة الاقتصاد على امتصاص الداخلين الجدد بشكل يتسم بالإنتاجية.

وبين اللاعبين في السوق تكوين صناديق الثروة السيادية، التي تتزايد بمعدلات سريعة للغاية مع ارتفاع أسعار النفط. وتبين التقديرات من الشركة الاستشارية "فارييل" (٢٠٠٧) تراكم الدخل من النفط في دول مجلس التعاون الخليجي بما يقدر بمبلغ ٢.٤ تريليون دولار أمريكي مع حلول سنة ٢٠١٠، وما يقدر بمبلغ ٨.٨ تريليون دولار أمريكي مع حلول سنة ٢٠٢٠.

وعلى الرغم من الإنفاق الواضح داخل دول مجلس التعاون الخليجي، تتوقع شركة فارييل استثمار ٥ تريليون دولار أمريكي خارج دول الخليج مع حلول سنة ٢٠٢٠. من المتوقع أن ينتهي جزء كبير من هذا المجمع للاستثمارات في صناديق الثروة السيادية، ومن أكبرها هيئة استثمار أبو ظبي، وهي التي تمتلك وفقاً لتقارير الدويتشييه بنك (فصلية الشرق الأوسط) ما يقرب من ٨٧٥ مليار دولار تحت إدارتها في الوقت الحالي.

تتمثل نتائج تلك التقديرات في ضرورة استثمار تلك الأموال في مكان ما، وما المكان الأفضل من الاستثمار في شراء الأسهم بكبريات المؤسسات المالية في وول ستريت. غير إن الاهتمام الأكبر ينصب على ما إذا كانت تلك الأموال سوف تتأثر بفعل القرارات السياسية عند إبرام الصفقات التجارية، وما إذا كانت سوف تنسم بالقدر الكافي من الشفافية الذي يتلاءم مع الحكم الرشيد الجيد، من أجل تجنب أية مسائل تتعلق بالأمن.

تسعى صناديق الثروة السيادية مثلها مثل الأدوات المشابهة الأخرى إلى تحقيق عائد جيد على

الاستثمارات. ولكن مع الأزمة الائتمانية وانهيار سوق العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص وفي أوروبا الغربية بشكل عام، يبدو قطاع العقارات في تلك المواقع الجغرافية جاذبة للغاية بالنسبة لصناديق الثروة السيادية. ولكن على العكس من الماضي عندما كان المستثمرون اليابانيون هم الذين يشترون الأملاك في الولايات المتحدة، تأتي الاستثمارات القوية اليوم من العالم العربي. وبفضل ارتفاع أسعار النفط تتراكم احتياطات تلك الصناديق لكي تصل إلى أعلى معدلاتها في التاريخ.

ولكن للأسف سوف تتسبب مشاعر الغرب تجاه الأموال العربية في رفع الحماية المالية. فالولايات المتحدة الأمريكية بالفعل تأخذ الوضع الدفاعي على هذا الصعيد، كما كونت عدداً من مجموعات العمل التي تهدف إلى إبطاء استيلاء صناديق الثروات السيادية على المؤسسات الأمريكية (الإيكونوميست). ومن الصناديق المستهدفة تلك التي تأتي من العالم العربي وروسيا والصين، والمبرر لذلك هو أن تلك الصناديق تأتي من دول غير ديمقراطية. وللأسف سوف تضيف تلك الحماية المالية التي تأتي تحت شعارات سياسية مسمار جديد في نعش منظمة التجارة العالمية وما تسعى إليه لإزالة الحماية على التجارة.

الخاتمة:

وعلى الرغم من التعبير عن القلق والمخاوف حيال هذا التوجه نحو الحماية حول العالم، مع أخذ صناديق الثروة السيادية مثلاً محتملاً، يتمثل التحدي الأكبر للعالم العربي في التقليل من الحدود الداخلية والخارجية من أجل زيادة الحرية الاقتصادية للأفراد والعائلات لتبادل السلع والخدمات مع أي شخص داخل المنطقة أو العالم بأسره. ونأمل أن يكون هذا جزء من جهد يرمي إلى تعزيز الحرية الاقتصادية في كافة المجالات. وكما يتبين لنا من نقاش أحدث دليل في جزء لاحق من تلك الورقة من الأمور المبشرة أن تظل الحرية الاقتصادية مستقرة في المنطقة على الرغم من سلسلة الأزمات وارتفاع أسعار

النفط التي قد تُستخدم لبناء قوة الحكومة. ولكن لا يزال المزيد من العمل مطلوب حتى تتمكن الأفراد والأسر العربية من التمتع بالمنافع الكاملة للحرية الاقتصادية التي نوقشت في القسم التالي.

بحث في الحرية الاقتصادية:

سوف تساعد زيادة الحرية الاقتصادية، أو بالأحرى العودة إلى النموذج العربي التقليدي للتجارة الحرة والأسواق المفتوحة، على مواجهة التحديات التي نوقشت آنفاً، كما يمكنها أن تخلق حراكاً اقتصادياً ضرورياً من أجل خلق فرص عمل وتحقيق الازدهار الذي تتطلبه المنطقة لتحقيق مستقبل ناجح. فعصر الاقتصاد الموجه، ودعم الواردات، وغير هذا من صور استخدام سلطة الحكومة (وفقاً للنماذج ا
كبير

الاقتصادية ببطء، إن نمت، كما يحقق الناس الربح من خلال الاعتماد السريع والحد من
الإمكانات المتاحة للآخرين. في حالة الحرية الاقتصادية المكاسب الكبرى يحققها أولئك
الذين يزيدون من حجم الكعكة للجميع، ولكن بدون حرية اقتصادية فإن أكبر المكاسب
تتحقق لم يقطعون القسم الأكبر من الكعكة لأنفسهم على حساب الآخرين.

يمثل هذا سبباً أساسياً وراء تعزيز الحرية الاقتصادية للديمقراطية والحرية الأخرى.
فالحرارة الذي يشهده المجتمع حيث يستفيد الأفراد من تعزيز رفاه الأفراد الآخرين (من
خلال ابتكار السلع والخدمات التي يرغب الآخرون في الحصول عليها) يختلف تماماً عن
الحرارة بمجتمع تغيب عنه الحرية الاقتصادية فيصبح السعي لتحقيق المكاسب السريع
واكتناز السلطة على حساب الآخرين هو السبيل لزيادة الثروة والجاه. الحرارة الأول
مواتي لخلق مجتمع مدني مستقر وآمن يتسم بالحرية، أما الحرارة الثاني فينتج عنه
خوافز على الحد من الحريات وتكبيها.

ومنذ نشر الإصدار الأول من تقرير "الحرية الاقتصادية في العالم" سنة ١٩٩٦، علاوة
على نشر المؤشرات القومية والإقليمية مؤخراً على شاكلة هذا التقرير، صدر ما يقرب
من ٣٥٠ مقالة بحثية وسياسية تستخدم مؤشر الحرية الاقتصادية من أجل استكشاف
العلاقة بين الحرية الاقتصادية والنتائج الاجتماعية - الاقتصادية الأخرى. ونحاول هنا أن
نركز على العلاقة بين الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي والازدهار.

ومن الطبيعي أن يكون للحرية الاقتصادية أثراً إيجابياً على النمو الاقتصادي لأن الحرية
الاقتصادية تخلق مناخاً يسمح للأفراد والنشاطات التجارية بتخصيص الموارد لخدمة
أفضل استخدام نهائي. ولكن المسألة في نهاية المطاف مسألة عملية.

من أوائل الدراسات تلك التي أجراها إيستون وواكر (١٩٩٧)، وقد اكتشفت الدراسة أن

التغيرات التي تحدث في الحرية الاقتصادية لها تسبق في تأثيرها المستوى المستقر للدخل بل وتسبق حتى مستوى التقنية، ومستوى تعليم القوة العاملة، ومستوى الاستثمار.

ويوضح الدكتور هان وشتورم (٢٠٠٠) بشكل تطبيقي تجريبي أن التغيرات الإيجابية (السلبية) التي تطرأ على الحرية الاقتصادية تؤدي إلى تغيرات إيجابية (سلبية) على معدلات النمو الاقتصادي. وباستخدام دليل الحرية الاقتصادية لدى جوارتتي وآخرين (١٩٩٦)، وبيانات الناتج المحلي الإجمالي للفرد في ٨٠ دولة، تبين النتائج التي توصلوا إليها أنه عقب الأخذ في الاعتبار المستوى التعليمي، ثم الاستثمار، ثم نمو السكان، تكون للتغيرات في الحرية الاقتصادية أثر واضح على النمو الاقتصادي.

كما اختبر جوارتتي ولوسون (٢٠٠٤) أثر الحرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي بالتركيز على الاستثمار والإنتاجية. فوجدوا أن الحرية الاقتصادية تعزز بشدة الاستثمار. حيث اجتذبت الدول التي ينخفض فيها معدل الحرية الاقتصادية عن ٥ (على معيار من صفر إلى ١٠ تعبر فيه القيمة العالية عن مستويات أعلى من الحرية الاقتصادية) قيمة ٨٤٥ دولار أمريكي من الاستثمار للعامل الواحد في الفترة ما بين ١٩٨٤ و ٢٠٠٠، في حين لم تجتذب سوى ٦٨ دولار أمريكي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة للعامل الواحد. أما الدول التي يرتفع معدل الحرية الاقتصادية بها عن ٧ فقد اجتذبت ١٠٨٧١ دولار أمريكي على العامل الواحد، بما في ذلك ٣١١٧ دولار أمريكي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

علاوة على هذا تعتبر الاستثمارات أكثر إنتاجية في الدول التي تتمتع بالحرية الاقتصادية. فمع تثبيت العوام التي يُعتقد أنها تؤثر على النمو والإنتاجية مثل الناتج المحلي الإجمالي الأولي للفرد، والموقع الاستوائي، والموقع الساحلي، والتغيرات في الاستثمارات

البشرية، والاستثمار العام، وجد جوارتتي ولوسون أن زيادة نقطة مئوية واحدة في معدل الاستثمار الخاص للناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى زيادة معدل النمر للناتج المحلي الإجمالي للفرد بما يعادل ٠.٣٣ نقطة مئوية في دولة تتمتع بالحرية الاقتصادية. أما الزيادة ذاتها في الاستثمار الخاص في دولة أقل حرية اقتصادياً تزيد معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد بما يعادل ٠.١٩ نقطة مئوية. أي أن الاستثمار بالدول الحرة اقتصادياً (التي ترتفع عن درجة ٧) له أثر إيجابي يزيد بنسبة ٧٠% عن الاستثمار في دول ذات مستويات منخفضة في الحرية الاقتصادية (أقل من ٥).

وباستخدام نموذج التراجع ذاته قام جوارتتي ولوسون باحتساب أثر الحرية الاقتصادية على النمو العام من خلال قياس الآثار المباشرة وغير المباشرة. فتوصلت الدراسة إلى أنه في حالة زيادة الدولة للحرية الاقتصادية بمقدار وحدة واحدة (على مقياس من صفر إلى ١٠) في سنة ١٩٨٠، فستكون قد شهدت نمو بمعدل ١.٩ نقطة مئوية في السنة الواحدة على مدار الفترة بين ١٩٨٠ و ٢٠٠٠. ونتيجة لارتفاع معدلات النمو التي تتصل بالحرية الاقتصادية، وجدت الدراسة أنه على المدى الطويل تفسر الحرية الاقتصادية ما يزيد على ثلثي الاختلاف في الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الدولة.

يبين عدد كبير من الأبحاث التجريبية التطبيقية المراجعة نتائج مماثلة، كما تبين علاقة الحرية الاقتصادية بالنتائج الإيجابية الأخرى. وللحصول على عينة من الكتابات عن الحرية الاقتصادية، أنظر الموقع التالي على الشبكة: <http://www.freetheworld.com>. وللحصول على ملخص الكتابات عن الحرية الاقتصادية والازدهار الاقتصادي أنظر بيرجيرن (٢٠٠٣) ودوكولياغوس وأولوباسأوغلو (٢٠٠٦).

مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم العربي

هيكلية التقرير

يستخدم المؤشر الذي نشر في تقرير «الحرية الاقتصادية في العالم ٢٠٠٤» متغيراً في خمس مؤشرات فرعية، ونتيجة لعدم توفر البيانات المطلوبة بالنسبة لبعض المكونات المستخدمة في المؤشر العالمي بشكل واسع في العالم العربي فقد تم استبدال متغيرات مشابهة بها ذات تغطية أوسع للعالم العربي. ويتضمن المؤشر الذي نشر في تقرير «الحرية الاقتصادية في العالم العربي: التقرير السنوي لعام ٢٠٠٨» نفس هذه المؤشرات فرعية الخمسة، مثل تقرير الحرية في العالم، إلا أنه يتكون من ٣٩ متغيراً. يتم استخلاص النتيجة للمؤشرات الفرعية الخمسة من خلال إعداد متوسط المكونات في حدود كل مؤشر فرعي^٤. أحدث البيانات المتوفرة لهذا التقرير هي بيانات عام ٢٠٠٦ م.

وهذه المؤشرات الفرعية الخمسة، والواردة تفاصيلها أدناه، هي:

- (١) حجم الحكومة: الإنفاق والضرائب والشركات
- (٢) القانون التجاري والاقتصادي وتأمين حقوق الملكية
- (٣) السياسة النقدية
- (٤) الحرية في التجارة الدولية
- (٥) تنظيم
- (أ) الائتمان
- (ب) العمالة
- (ج) النشاط التجاري

^٤ تم استخدام الفئات الخمس كأساس لجوائز الحرية الاقتصادية في العالم العربي. فعلى سبيل المثال، جائزة ضالة حجم الإنفاق الحكومي تعتمد على النتائج في المنطقة ١: حجم الإنفاق الحكومي ومصروفاتها وضرائبها ومؤسساتها التجارية.

وقد تم احتساب التقييم العام للتصنيف عن طريق حساب المتوسط للمؤشرات الفرعية الخمسة. وتم تطبيع كل واحد من هذه المكونات على مقياس من صفر إلى عشرة باستعمال الصيغة. يورد الملحق تفاصيل الإجراءات المستخدمة للتوصل إلى المقياس بين صفر وعشرة بالنسبة لأي فئة. ويمكن أيضاً الحصول على تفاصيل المصادر والمنهجية في الملحق.

لضمان الثبات، تم نقل القيم الدنيا والقيم القصوى المستخدمة في تقرير العام الماضي إلى تقرير العام الحالي حيث تم استخدام الحدود القصوى والحدود الدنيا على مستوى العالم وليس على مستوى المؤشر الفرعي وذلك لصغر التغيير في بعض المكونات بين الدول العربية، ويمكن وضع الدول العربية في سياق أوسع. وبالتالي فإن المؤشر العالي يدل على أن الدولة تبلي بلاء حسناً، ليس فقط بالمقارنة مع الدول المجاورة مباشرة في المنطقة، بل أيضاً بالمقارنة مع دول أخرى حول العالم تقوم بتطبيق أفضل الممارسات.

يتضمن المؤشر الذي نشر في تقرير الحرية الاقتصادية في العالم العربي بيانات الاثنتي وعشرين دولة الأعضاء بجامعة الدول العربية. حيث تظهر إحدى عشر منها في تقرير الحرية الاقتصادية في العالم والتصنيف النسبي لهذه الدول في كلا المؤشرين متشابه بشكل كبير، على الرغم من الفرق الطفيف في قائمة المكونات المستخدمة في المؤشر الذي نشر في تقرير الحرية الاقتصادية في العالم العربي. تم احتساب المعدل الإجمالي للدول الثلاث عشرة الواردة في تقرير الحرية الاقتصادية في العالم العربي. ولم يتم احتساب المعدل الإجمالي للدول التسع المتبقية نظراً لعدم توافر بيانات كافية. يعتبر هذا تقدماً بالقياس لتقرير السنة الماضية، حيث أمكن احتساب المعدلات الاثنتي عشرة دولة فحسب. فنتيجة لتوافر بيانات إضافية هذه السنة كان بالإمكان احتساب المعدل لدولة

المؤشر الذي نشر في تقرير الحرية الاقتصادية في العالم العربي تم تجميعه من بيانات تابعة لأطراف أخرى، ولضمان الموضوعية لم تقم أي من المؤسسات الراعية بتقديم أية بيانات أصلية. كما أن صيغ الحسابات استمرت على ما هي عليه في كل عام صدر فيه التقرير. وبالتالي لا يمكن لمؤلفي التقرير التأثير على مستويات الدول الواردة في التقرير. كما أنه يمكن لأي مراقب خارجي تكرار المؤشر بالكامل مما سيؤدي إلى التوصل إلى نتائج متطابقة.

مراجعة على النتائج

كما هو وارد أعلاه يستخدم تقرير الحرية الاقتصادية في العالم العربي: التقرير والمؤشر السنوي قائمة من المكونات تختلف نوعاً ما عن تلك المستخدمة في التقرير العالمي لزيادة التغطية بالنسبة للعالم العربي. كلا المؤشران يتماشيان بشكل كبير مع بعضهما البعض. من الطبيعي أن تخضع حتى البيانات الاقتصادية الراسخة، ومن ضمنها بيانات الإنفاق الحكومي المستخدمة في المؤشر، إلى مراجعة مستمرة، في حين أن بعض البيانات الأخرى تكون قائمة على أساس الدراسات والمسوح. ولا بد من استخدام العلامات الواردة في هذا المؤشر على أنها تقديرات عالية الدقة. لذا فإن الاختلافات بين كلا المؤشرين ضئيلة للغاية.

ومن خلال تطور تقرير الحرية الاقتصادية في العالم العربي، ستتوفر نظرة أساسية حول المؤشرات الفرعية التي تحقق تقدم، وبفضل الطاقة الوصفية الشاملة للمكونات البالغة ٣٩ مكوناً، سيوفر التقرير وصفاً تفصيلياً للإشارة إلى النواحي التي تحتاج إلى تحسينات في السياسات.

التصنيف^٥

في هذا العام تعادلت الكويت ولبنان على المركز الأول عند ٧.٧ نقطة، أما عمان فترتيبها الثالثة بمعدل يصل ٧.٦ نقطة، في حين تشغل الأردن، المركز الرابع بمعدل يصل إلى ٧.٥ نقطة. وهذه المقاربة بين النتائج توحى بوجود تعادل على المراكز العليا. فهذه البلدان الأربعة قاربت أيضاً التعادل على أعلى المراكز للسنة الماضية، حيث تعادلت عمان والكويت على المركز الأعلى بمعدل ٧.٨ نقطة، أما الأردن ولبنان والإمارات العربية المتحدة فقد تعادلت على المركز الثالث بمعدل ٧.٧ نقطة (أنظر جدول ١).

هذا هو الإصدار الخامس من التقرير، لذا من المناسب الاحتفال بالدول التي وصلت إلى أعلى المراكز على مدار تلك الفترة. كما تعادلت ثلاث دول على أفضل أداء على مدار الخمس سنوات وهي عمان والكويت ولبنان بمتوسط ٧.٩ كمعدل لها^٦.

ومن المثير للاهتمام أن دول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام تمكنت من تحقيق أعلى مستويات الحرية الاقتصادية في العالم العربي (الجدول ٢). وفي الواقع، فإن هذه المراكز لم تتحقق بفضل الثروة النفطية، والتي تمثل بالنسبة للحكومة عاملاً من عوامل الزيادة في الإنفاق والدخول بشكل كثيف في الأنشطة الاقتصادية للقطاع الخاص، بما يضعف الأسواق المفتوحة حتى تبقى القوة الاقتصادية مركزة بيد من يسيطر على إيرادات النفط. فبفضل الثروة النفطية تتمتع الحكومات بوسيلة لحماية مراكزها، حتى ولو كانت الأنشطة الاقتصادية خارج قطاع النفط ضعيفة. وعلى الرغم من كل هذا، عملت حكومات دول الخليج على فتح اقتصادياتها داخلياً وخارجياً أمام التجارة العالمية، وهذا من الأمور التي

^٥ لم يتم تصنيف الدول التي تشهد نزاعات داخلية شديدة ومستمرة كالصفة الغربية و غزة والعراق، حيث من الواضح تدهور مستويات الحرية الاقتصادية نتيجة انعدام الأمن الشخصي، والبيانات المتوفرة لن تتمكن من التعبير عن تلك الحالة.

^٦ يتم احتساب هذا باستخدام الأرقام غير المقربة. ويستخدم المؤشر أرقاماً مقربة لمكان واحد.

تأتي في ميزان الحكم الرشيد داخل المنطقة.

وعلى الرغم من هذا، فإن الزيادات الحالية والمستمرة في أسعار النفط يمكن أن تشجع بعض الدول على زيادة حجم الإنفاق الحكومي، وبالتالي تقليص المساحة الاقتصادية للأنشطة الاقتصادية الحرة. وبالنظر إلى أن أحدث البيانات المتوفرة لهذا المؤشر ترجع إلى عام ٢٠٠٦ ، فإنه من الضروري متابعة هذا الموضوع في المستقبل.

تعتبر الإنجازات التي حققتها كل من لبنان والأردن من حيث تحقيق المستويات العالية في الحرية الاقتصادية إنجازات يعتد بها. ولكن هاتان الدولتان تواجهان تحديات كبيرة. فعلى لبنان أن يتعامل مع الاجتياح الإسرائيلي علاوة على الاضطرابات الداخلية الشديدة ، في حين كان على الأردن استقبال جموع اللاجئين العراقيين. هذه الظروف مجتمعة تسببت بحدوث مشاكل أمام عملية تكوين سياسات معقولة، إلا أن هذه الحكومات أظهرت سابقاً قدراً كبيراً من الثبات وحسن التصرف.

كانت المغرب وسوريا والجزائر عند أضعف مستويات الحرية الاقتصادية. إلا أنه بعكس المستويات العالية المتقاربة مع بعضها البعض، فإنه توجد فجوة كبيرة بين سوريا التي جاء معدلها عن ٥.٧ نقطة، والجزائر ٦، وتونس وموريتانيا عند ٦.٣ والمغرب عند ٦.٥.

وصف المؤشرات الفرعية

فيما يلي وصف للمكونات المستخدمة لقياس الحرية الاقتصادية، والتوضيحات حول ما إذا كانت ذات صلة، والنتائج التي أحرزتها كل دولة عربية حيثما توفرت البيانات.^٧

^٧ يتفق هذا الوصف بشكل وثيق مع وصف جوارنتي ولوسون، ٢٠٠٦: ١٠-١٢.

المؤشر الفرعي رقم (١) حجم الحكومة من حيث: الإنفاق والضرائب والمؤسسات التجارية

تشير المكونات الأربعة للمؤشر الفرعي رقم (١) إلى الحد الذي تعتمد فيه الدول على الاختيار الفردي وعلى الأسواق أكثر من اعتمادها على العملية السياسية لتوظيف الموارد والسلع والخدمات. عندما يزداد الإنفاق الحكومي بالتناسب مع إنفاق الأفراد والعائلات والأعمال التجارية، تتم الاستعاضة عن مجريات القرار الحكومي ويحل محله الخيار الشخصي وهذا يؤدي إلى تناقص مستوى الحرية الاقتصادية. إن المكونين الأولين يتعاملان مع هذا الموضوع:

الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام كجزء من الاستهلاك الكلي (أ)، والتحويلات والدعم كجزء من إجمالي الناتج المحلي (ب).

يشير الاستهلاك الحكومي إلى مدى توفير الحكومة السلع والخدمات بنفسها. عندما يقوم موظفو الحكومة بإنشاء طريق، يدخل هذا ضمن الاستهلاك الحكومي، ولكن في حالة تسليم المقولة إلى شركة خاصة، فلن يدخل هذا ضمن الاستهلاك الحكومي على الرغم من تصنيفه على كونه شكل من أشكال الإنفاق الحكومي. ويؤدي تقديم المقاولات إلى بناء الكفاءة والحد من السيطرة السياسية على الاقتصاد عندما يتم تعيين المقاولات بلا انحياز. بينما يضعف الدعم والتحويلات من الأسواق عن طريق مكافأة السلطة والمراكز السياسية بدلاً من مكافأة القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها العالم ويدفع مقابل لها.

يقيس المكون الثالث (ج) مدى استخدام الدول شركات القطاع الخاص والأسواق الحرة بدلاً

من الشركات الحكومية لإنتاج السلع والخدمات. ويعتمد المكون الرابع (د) على معدل

الهامش الأعلى لضريبة الدخل والحد الأدنى للدخل الذي يتم تطبيقها عليه. الهوامش العالية للضرائب التي يتم تطبيقها على مستويات دخل منخفضة نسبياً تحرم الأفراد من ثمار عملهم.

يوضح جدول ٢ نتائج المؤشر الفرعي رقم (١)، حجم الحكومة. بشكل عام حيث تبدو دول الخليج وكأنها في منتصف التصنيف لهذه الفئة. وعلى الرغم من أن إنفاق هذه الدول عالي نسبياً، إلا أنها عادة تتميز بمعدلات منخفضة للضرائب. لبنان هي الدولة الأفضل من حيث الأداء. ولسوء الحظ لدى بعض الدول فان الحكومات الضخمة ستؤدي إلى إعاقة الأعمال التجارية نتيجة لخلق أعباء حكومية ثقيلة جداً. وقد احتلت لبنان المركز الأول في هذه الفئة، تلتها مصر وبعدها البحرين. أما سوريا والمملكة العربية السعودية وعمان فأحرزت أقل المعدلات. بينما تشهد الإمارات العربية المتحدة أكبر زيادة في حجم الحكومة، ما يعني أقل المعدلات في هذا المؤشر، في حين شهدت كل من الجزائر والمغرب تحسينات واضحة في هذا الصدد.

المؤشر الفرعي رقم (٢): القانون التجاري والاقتصادي وضمان حقوق الملكية

تعتبر مسألة حماية الأفراد وممتلكاتهم التي حصلوا عليها بطريقة مشروعة من العناصر المركزية لكل من الحرية الاقتصادية والمجتمع المدني. حيث يعتبر النظام القانوني أهم عمل للحكومة. كما أن ضمان حقوق الملكية المحمية بحكم القانون ضروري بالنسبة للحرية الاقتصادية. وحرية التبادل على سبيل المثال لا معنى لها إذا لم يكن للأفراد حق مضمون للملكية، بما فيها ثمار عملهم. ومن شأن فشل النظام القانوني في الدولة في تأمين حماية حقوق الملكية، وتنفيذ العقود، وتسوية النزاعات بالاتفاق المشترك أن يؤدي إلى إضعاف عملية نظام السوق الحر.

وبحسب ما يتناسب مع الحرية الاقتصادية، فإن المؤشر يركز على قوانين الاقتصاد والتجارة. إلا أن العنصرين الأولين في هذا المجال (٢ أ) - التدخل العسكري في سيادة القانون والمجريات السياسية، و (٢ ب)، نزاهة النظام القضائي، يقدمان المعايير التي تدل على مدى تطبيق سيادة القانون بانتظام وبلا انحياز، وهذا أيضاً ضروري بالنسبة للتنفيذ الفعال للقانون التجاري. أما المتغير (٢ ج)، القيود التنظيمية على بيع العقارات، فيقدم معلومات حول مدى سهولة إثبات حقوق الملكية، بينما يشير المتغير (٢ د)، تنفيذ العقود بشكل قانوني، إلى إمكانية حماية العقود التي تم التعاقد عليها بحرية بواسطة سيادة القانون. يتكون كل من العنصر (٢ ج) والعنصر (٢ د) من متغيرات فرعية أخرى تقيس عدد الإجراءات، والتأخير في إصدار الأحكام والتكاليف. الإجراءات الكثيرة التي تأخذ وقتاً طويلاً ومكلفة جداً تؤدي إلى تدهور قدرة النظام القضائي على حماية الاتفاقيات التي تم التعاقد عليها بحرية.

يوضح جدول ٣ نتائج هذه المؤشر. من الواضح أن دول الخليج لها السبق في هذا المجال، كما حققت كل من المغرب وتونس وموريتانيا نتائج قوية نسبياً. بينما جاءت في المراكز الأولى كل من المملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، والكويت.

المؤشر الفرعي رقم (٣): السياسة النقدية

تعتبر الأموال أساسية بالنسبة للتجارة. وغياب الموارد المالية يضر بالعائدات من التجارة ويقلل من قيمة الملكية المحتفظ بها في أدوات مالية. تعتبر الموارد المالية أساسية لحماية حقوق الملكية وبالتالي الحرية الاقتصادية، فعندما تقوم الحكومات بطباعة الأوراق النقدية لتمويل مصروفاتها، فهي في واقع الحال تقوم بنزع الملكية ومخالفة الحرية الاقتصادية للمواطنين. وهذا يؤدي إلى التضخم (تم قياسها في المتغير ٣ أ). المعدلات العالية والمتقلبة للتضخم (المتغير ٣ ب) والمتغير ٣ ج) تؤدي إلى تشويه الأسعار النسبية، وتغيير

البند الأساسية للعقود طويلة الأمد، وتجعل من غير الممكن تقريباً على الأفراد والشركات التخطيط للمستقبل بطريقة منطقية. تم تصميم العنصر (٣ د) لقياس سهولة استخدام العملات الأخرى عبر حساب بنك محلي وآخر ببنك أجنبي، بمعنى أصح، هل يمكن للفرد أن يتبادل ويحصل على مختلف العملات بحرية أم لا؟

يوضح الجدول ٤ نتائج هذا المؤشر الفرعي، جاءت في المراكز المتقدمة لهذه الفئة كل من لبنان، والسعودية و جيبوتي التي حققت أفضل النتائج في العالم من حيث السياسة النقدية. كما حققت كل من البحرين وعمان أكثر من ٩ نقاط في هذا المؤشر الفرعي. وفي العادة يرتفع معدل النتائج في هذا المؤشر الفرعي عن المؤشرات الفرعية الأخرى . وتأتي ليبيا، وسوريا، والسودان، وجزر القمر في مؤخرة الترتيب ويمكنها تحسين سياساتها.

المؤشر الفرعي رقم (٤) : حرية التجارة الدولية

تعتبر حرية التبادل التجاري عبر الحدود الوطنية من المكونات الأساسية للحرية الاقتصادية في عالمنا الحديث الذي يتميز بالتكنولوجيا العالية والتكلفة المنخفضة للاتصالات والنقل. وقد تم تصميم مكونات هذا المؤشر الفرعي لقياس مجموعة متنوعة من العوائق التي تؤثر على التبادل التجاري الدولي، التي تتضمن التعريف الجمركية (٤ أ) ومكوناتها الفرعية)، و عدم ثبات أسعار الصرف (٤ ب)، والرقابة على معدلات الصرف ورؤوس الأموال (٤ ج).

وينبغي أن يتمتع الأفراد بالعالم العربي بحق الشراء والبيع من بعضهم البعض ومن أي جهة أخرى من العالم. المقصود بهذا الكلام أنه ينبغي أن يكون المستهلك العربي قادر على شراء المنتجات التي يرغب في شرائها بغض النظر عن منشأها، كما يجب أن يكون المنتجون العرب قادرين على البيع بحرية في الأسواق العالمية.

تصدر اليمن أعلى المراكز وتليها قطر، واليمن، مع تعادل على المركز الثالث بين كل من الإمارات والبحرين. بشكل عام، تملك دول الخليج، ومعها الأردن واليمن، أقوى النتائج لهذه السنة (جدول ٦). وبخلاف تلك الدول يتسم أداء الدول الأخرى بالسوء الشديد، حيث تأتي المغرب وجزر القمر في أسفل القائمة بمعدلات هزيلة للغاية سواء عند قياسها بمعايير إقليمية أو معايير دولية. إن الأداء غير المستقر من الأسباب التي أدت إلى إنجازات محدودة في مجال التكامل التجاري.

المؤشر الفرعي رقم (٥): تنظيم الائتمان والعمل والأعمال التجارية

عندما تقيد القوانين واللوائح الدخول إلى الأسواق وتعرض حرية المشاركة في التبادل الطوعي فإنها تقلل من الحرية الاقتصادية. يحتوي هذا المؤشر على العوائق التنظيمية التي تحد من حرية التبادل في مجال الائتمان، والعمالة، وأسواق المنتجات. قد تؤدي الإجراءات الرسمية المشددة إلى اختناق التوسع التجاري والمبادرة لإقامة المشروعات وتوفير فرص العمل.

يعكس العنصر الأول (٥أ) الأحوال في سوق الائتمان المحلي. وينبغي أن يكون الأفراد قادرين على اتخاذ قراراتهم الخاصة داخل أسواق الائتمان مع التعامل مع مؤسسات من اختيارهم الحر حيث تم تصميم المكونات لقياس إذا كانت الحكومة تسمح للأسواق الحرة أن تحدد الائتمان، أو إذا كان يتم تحديده بناءً على عوامل سياسية، وإذا كان الائتمان متوفراً في الوقت المناسب وبالتكلفة الفعالة للأفراد والشركات التجارية المؤهلة والتي تسعى للحصول عليها بحرية. وتأتي في المراكز الثلاثة الأولى بهذه الفئة البحرين تليها لبنان ثم عمان.

تتدخل أنواع عديدة من القوانين واللوائح المنظمة لسوق العمل (٥ب) في الحرية

الاقتصادية بالنسبة للعمال وأصحاب العمل. وينبغي أن يكون الأفراد قادرين على العمل لدى من يرغبون في العمل لديه، وأن يكون أصحاب الأعمال قادرين على استخدام من يرغبون. وتتضمن المكونات صعوبة التوظيف، وصرامة ساعات العمل، وقوانين وتكاليف الفصل من العمل، والخدمة العسكرية الإجبارية. وتتصدر سلطنة عمان قائمة حرية سوق العمل تليها السعودية ثم الأردن. أما المعدلات الأسوأ فكانت من نصيب موريتانيا والجزائر والسودان ومصر.

مثلها مثل القوانين المنظمة لأسواق الائتمان وأسواق العمالة، تثبط القوانين واللوائح المنظمة للنشاطات التجارية (ج ٥) الحرية الاقتصادية. فالمفترض أن يتمكن الأفراد من إقامة النشاط الذي يريدون في الوقت المناسب لهم، مع إتاحة الفرصة لهم لغلق هذا النشاط وقتما يرغبون. حيث تم تصميم مكونات القوانين المنظمة للأعمال التجارية للتعرف على المدى الذي تحد به العوائق التنظيمية والإجراءات البيروقراطية من إنشاء نشاطات تجارية (ج ٥) وغلقتها (ج ٥). تتصدر تونس القائمة تليها السودان والمغرب. بينما مثلت موريتانيا أسوأ النتائج، ولكن الإمارات العربية المتحدة وسوريا واليمن وجبوتي والصفة الغربية وغزة كلها لم تحرز سوى معدلات هزيلة للغاية.

نجحت دول الخليج على المستوى التنظيمي التشريعي بشكل عام في التقليل من هذه البيروقراطيات، ونجحت معها كل من جزر القمر، والأردن ولبنان. يحتل مركز الصدارة عمان، وجزر القمر، والكويت. ولكن لسوء طالع المنطقة تأتي مصر أكبر النظم الاقتصادية في المنطقة في آخر القائمة، غير إن معدلها يبين تقدماً عن السنة الماضية (جدول ٦).

الخاتمة

يمتلك العالم العربي تنوعاً كبيراً في الحرية الاقتصادية، مع وجود مستويات عالية من الحرية الاقتصادية، حتى عند قياسها بالمعايير العالمية، في بعض الدول وأخرى ذات مستويات متدنية نسبياً. ومن المؤسف أن هذه الدول ذات المستويات المتدنية من الحرية الاقتصادية تحرم مواطنيها من المنافع المعروفة للحرية الاقتصادية.

خلال الفترة التي يغطيها المؤشر كانت مستويات الحرية الاقتصادية في المنطقة ثابتة. وهذا بحد ذاته يعتبر إنجازاً كبيراً بالنظر إلى التحديات التي واجهتها المنطقة خلال تلك السنوات. وبحسب ما تمت مناقشته في تحاليل التطورات الاقتصادية الأخيرة، فإن تأثير ارتفاع سعر النفط قد يشكل تحدياً بالنسبة للدول المنتجة للنفط.

ثبت المراجع:

منظمة العمل العربية (٢٠٠٧)، التوظيف والبطالة في الدول العربية: نحو سياسات وآليات فعالة. القاهرة: منظمة العمل العربية.

ايال أي بي و كي جورجوس (١٩٩٨) "مكونات الحرية الاقتصادية والنمو: دراسة بحثية" جرنال اوف ديفيلوبينج ايرياز ٣٢ (الربيع): ٣٢٧ - ٣٨

سالم بن ناصر الإسماعيلي، أميلا كارابيجوفيتش، وفريد ماك ماهون (٢٠٠٥) "الحرية الاقتصادية في العالم العربي". في كتاب اوجوستو لوبيز - كلاروس وكلاوس شواب بعنوان «تقرير تنافسية العالم العربي ٢٠٠٥» (جنيف: منتدى الاقتصاد العالمي ٢٠٠٥): ١٢٩ - ١٤١.

المؤسسة المصرفية العربية (٢٠٠٦) متوفرة على الشبكة مباشرة www.arabbanking.com

بنجوا ام و بي سانشير - روبلز (٢٠٠٣) "الاستثمار الأجنبي المباشر، الحرية الاقتصادية والنمو: دليل جديد من أمريكا اللاتينية». يورو بيان جرنال اوف بولوتيكال ايكونومي ١٩، ٣ (سبتمبر): ٥٢٩ - ٤٥.

بيرجن نيكلاس (٢٠٠٣) "منافع الحرية الاقتصادية: دراسة» مجلة اندبندت ريفيو ٨، ٢ (الخريف) ١٩٣ - ٢١١.

علي بلبل وفتح الدين ايتم (٢٠٠٦). تدفق رؤوس الأموال الأجنبية ما بين الدول العربية في العالم العربي، ١٩٩٠ - ٢٠٠٣. الاقتصاد العالمي ٢٩ - ٩ (سبتمبر): ١٢٦٧ - ٩٣

كارلسون اف. و اس. لوندستروم (٢٠٠٢) "الحرية الاقتصادية والنمو: تحليل الآثار» مجلة بابليك شوييس ١١٢، ٤/٣ (سبتمبر) ٣٣٥ - ٤٤.

داوسون جي دبليو (١٩٩٨). "المؤسسات والاستثمار والنمو: دليل جديد عبر الدول وبيانات اللجنة» مجلة ايكونوميك انكوايري ٣٦ (أكتوبر): ٦٠٣ - ١٩.

داوسون جي دبليو (٢٠٠٣). "ضحايا العلاقة بين الحرية والنمو» يوروبيان جورنال اوف بولوتيكال ايكونومي ١٩، ٣ (سبتمبر): ٤٧٩ - ٩٥.

دي هان جي. و جي - أي ستورم (٢٠٠٠). "حول العلاقة بين الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي» يوروبيان جورنال اوف بولوتيكال ايكونومي ١٦ : ٢١٥ - ٤١.

دي هان، جي كوب، و سي جي سيرمان (١٩٩٨) دليل إضافي على العلاقة بين الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي» بابليك تشوييس ٩٥ : ٣٦٣ - ٨٠.

دوكولياجوس، كريس ومحمت علي اولوباسوجلو (٢٠٠٦). "الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي: هل تؤدي التفرقة ما بينهما إلى اختلاف؟» يوروبيان جورنال اوف بولوتيكال ايكونومي. المجلد ٢٢ رقم ١ : ٦٠ - ٨١.

يستحق المراقبة. لندن: يورومني.

فاريل، ديانا (فبراير ٢٠٠٧). "يتعين على دول الخليج استخدام الثروة النفطية بحكمة".
نيويورك: بيزنس ويك.

جريسولد، (٢٠٠٤). استبدال الحرية بالطغيان : كيف تقوم الأسواق المفتوحة بتخصيب
التربة للديمقراطية « تحليل سياسات التجارة العدد ٢٦ (يناير) واشنطن العاصمة: معهد
كاتو.

جوارتني، جيمس وروبرت لوسون مع والتر بلوك (١٩٩٦). الحرية الاقتصادية في
العالم: ١٩٧٥ – ١٩٩٥ . فانكوفر بي سي: معهد فريزر.

جوارتني، جيمس وروبرت لوسون (٢٠٠٤). الحرية الاقتصادية في العالم: التقرير
السنوي ٢٠٠٤ . فانكوفر بي سي: معهد فريزر. متوفر على
الشبكة www.freetheworld.com.

جوارتني، جيمس وروبرت لوسون مع ايريك جارتزك (٢٠٠٥). "الحرية الاقتصادية
في العالم: لتقرير السنوي «٢٠٠٥ . فانكوفر بي سي: معهد فريزر. متوفر على الشبكة
www.freetheworld.com

جوارتني، جيمس وروبرت لوسون مع ويليام ايسترلي (٢٠٠٦). "الحرية الاقتصادية في
العالم: التقرير السنوي «٢٠٠٦ فانكوفر بي سي: معهد فريزر. متوفر على الشبكة
www.freetheworld.com

جوارتني، جيمس وروبرت لوسون مع راسل اس سوبل وبيتر تي ليسون (٢٠٠٧).
"الحرية الاقتصادية في العالم: التقرير السنوي ٢٠٠٧". فانكوفر بي سي: معهد فريزر.
متوفر على الشبكة www.freetheworld.com

جوارتني، جيمس وروبرت لوسون مع سيث نورتون (٢٠٠٨). "الحرية الاقتصادية في
العالم: التقرير السنوي ٢٠٠٨". فانكوفر بي سي: معهد فريزر. متوفر على الشبكة
www.freetheworld.com

هروتوج ستيفن (٢٠٠٧). "دول مجلس التعاون الخليجي والتكامل مع الاقتصاد العربي:
نموذج جديد». سياسة الشرق الأوسط ١٤ ، ١ : ٥٢ - ٦٨.

المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية (٢٠٠٧). التوازن العسكري ٢٠٠٧. لندن،
بريطانيا: المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية.

صندوق النقد الدولي (٢٠٠٤ أ). التقرير السنوي حول اتفاقيات التبادل والقيود على
التبادل. واشنطن العاصمة.

صندوق النقد الدولي (٢٠٠٤ ب). الكتاب السنوي لإحصائيات التمويل الحكومي.
واشنطن العاصمة.

صندوق النقد الدولي (٢٠٠٥). التقرير السنوي حول اتفاقيات التبادل والقيود على
التبادل. واشنطن العاصمة.

صندوق النقد الدولي (٢٠٠٦ أ). التقرير السنوي حول اتفاقيات التبادل والقيود على التبادل. واشنطن العاصمة.

صندوق النقد الدولي (٢٠٠٦ ب). الكتاب السنوي لإحصائيات التمويل الحكومي. واشنطن العاصمة.

صندوق النقد الدولي (٢٠٠٦ ج). الاقتصاد العالمي والدراسات المالية. نظرة على الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط ووسط آسيا (سبتمبر) واشنطن العاصمة.

صندوق النقد الدولي (٢٠٠٧ أ). التقرير السنوي حول اتفاقيات التبادل والقيود على التبادل. واشنطن العاصمة.

صندوق النقد الدولي (٢٠٠٧ ب). نظرة عامة على الاقتصاد العالمي. واشنطن العاصمة.

صندوق النقد الدولي (٢٠٠٨). مسح الاقتصاد العالمي والمسوح المالية، نظرة على الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط ووسط آسيا (مايو). واشنطن العاصمة.

لوبيز – كارلوس، اوجوستو وكلاوس شواب (٢٠٠٥). تقرير التنافسية في العالم العربي ٢٠٠٥. جنيف: المنتدى الاقتصادي العالمي.

دراسة نقدية (٢٠٠٣). دليل البنوك للعملات الأجنبية (إصدار ٤٩) هيوستن، تكساس:

شركة مونيتيري ريسيرش.

دراسة نقدية (٢٠٠٥/ ٢٠٠٦). دليل البنوك للعمليات الأجنبية هيوستن، تكساس: شركة مونيتيري ريسيرش.

دراسة نقدية (٢٠٠٦/ ٢٠٠٧). دليل البنوك للعمليات الأجنبية هيوستن، تكساس: شركة مونيتيري ريسيرش.

نبيل مصطفى، البنك الدولي، وماري – انجي فيجانزونس (٢٠٠٦) "الإصلاحات المكملّة والنمو الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" مجلة التنمية الدولية ١٧: ١٩٠، ١ – ٥٤.

نولاند ماركوس وهاوارد باك (٢٠٠٧) الاقتصاد العربي في عالم متغير ٢٠٠٧ واشنطن العاصمة – معهد بيترسون لعلم الاقتصاد الدولي.

ماهير روي (٢٠٠٥). "تقضي منطقة التجارة الحرة على الرسوم الجمركية على التجارة البينية بين الدول العربية" لندن: انترناشونال تاكس ريفيو.

<http://www.internationaltaxreview.com/default.asp?Page=10&PUBID=30&ISS=1400&SID=494287>

مجموعة PRS (١٩٧٩ – ٢٠٠٤) دليل الدول للمخاطر الدولية. ايست سيراكوز، نيويورك.

مجموعة PRS (٢٠٠٦) دليل الدول للمخاطر الدولية. تم شراء لبيانات من
www.prsgroup.com/icrg/icrg.html

مجموعة PRS (٢٠٠٧) دليل الدول للمخاطر الدولية. تم شراء لبيانات من
www.prsgroup.com/icrg/icrg.html

مجموعة PRS (٢٠٠٨) دليل الدول للمخاطر الدولية. تم شراء لبيانات من
www.prsgroup.com/icrg/icrg.html

البنك الدولي (٢٠٠٥ أ). مؤشرات التنمية في العالم ٢٠٠٥ (قرص ممغنت). واشنطن
العاصمة.

البنك الدولي (٢٠٠٥ ب) قاعدة بيانات القيام بالأعمال التجارية. متوفرة على الشبكة
[/http://rru.worldbank.org/DoingBusiness](http://rru.worldbank.org/DoingBusiness)

البنك الدولي (٢٠٠٥ ج). مؤشرات التنمية في العالم ٢٠٠٥ . واشنطن العاصمة: البنك
الدولي لإعادة التعمير والتنمية والبنك الدولي.

البنك الدولي (٢٠٠٦ أ) مؤشرات التنمية في العالم ٢٠٠٦ (قرص ممغنت) واشنطن
العاصمة.

البنك الدولي (٢٠٠٦ ب) قاعدة بيانات الأعمال التجارية. متوفرة على الشبكة .
<http://rru.wrldbank.org/DoingBusiness>

البنك الدولي (٢٠٠٦ ج) مؤشرات التنمية في العالم ٢٠٠٥ واشنطن العاصمة: البنك الدولي لإعادة للتعمير والتنمية والبنك الدولي.

مجموعة البنك الدولي (٢٠٠٣) دراسة البنك الدولي حول تنظيم ومراقبة البنوك. متوفر / على الشبكة

http://www.worldbank.org/research/interest/٢٠٠٣_bank_survey/٢٠٠٣_bank_regulation_database.htm

البنك الدولي (٢٠٠٧ أ) مؤشرات التنمية في العالم ٢٠٠٧ (قرص ممغنط) واشنطن العاصمة.

البنك الدولي (٢٠٠٧ ب) قاعدة بيانات الأعمال التجارية. متوفرة على الشبكة
<http://rru.worldbank.org/DoingBusiness>

البنك الدولي (٢٠٠٧ ج) مؤشرات التنمية في العالم ٢٠٠٧ واشنطن العاصمة: البنك الدولي لإعادة للتعمير والتنمية والبنك الدولي.

البنك الدولي (٢٠٠٨) مؤشرات التنمية في العالم ٢٠٠٨ واشنطن العاصمة: البنك الدولي.

البنك الدولي (٢٠٠٨ أ) مؤشرات التنمية في العالم ٢٠٠٨ (على الشبكة الدولية) واشنطن

العاصمة: البنك الدولي.

البنك الدولي (ب ٢٠٠٨) قاعدة بيانات القيام بأعمال تجارية، متاحة على الشبكة الدولية على الموقع الآتي: <http://www.doingbusiness.org> (تم الدخول على الموقع ١٨ أغسطس ٢٠٠٨).

البنك الدولي (ج ٢٠٠٨) مؤشرات التنمية في العالم ٢٠٠٨ واشنطن العاصمة: البنك الدولي للتعمير والتنمية والبنك الدولي.

مجموعة البنك الدولي (٢٠٠٧) دراسة البنك الدولي حول تنظيم ومراقبة البنوك. متوفر على الشبكة:

http://econ.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTDEC/EXTRESEARCH/0,,contentMDK:20345037~pagePK:64214825~piPK:64214943~theSitePK:469382,00.html#Survey_III

تم الدخول على هذا الموقع ٢٤ يوليو ٢٠٠٧.

ملحق:

ملاحظات توضيحية ومصادر بيانات

تم استخراج المؤشر الذي نشر في تقرير الحرية الاقتصادية في العالم العربي من ٣٩ جزء من البيانات المميزة. وتم حساب التقدير الإجمالي عن طريق حساب متوسط المؤشرات الفرعية الخمسة، وتم استخراج نتائج المناطق بواسطة حساب متوسط المكونات لكل مؤشر فرعي. يتم قياس الحرية الاقتصادية بموجب قياس من صفر إلى عشرة، حيث تدل القيمة الأعلى على مستوى أعلى من الحرية الاقتصادية.

تجدر الإشارة أن الحدود القصوى والحدود الدنيا المستخدمة لحساب النتائج الفردية أخذت من التقرير السنوي للحرية الاقتصادية في العالم (بدلاً من الدول العربية (٢٢ دولة) المدرجة في المؤشر. بالنسبة لتلك المكونات غير المستخدمة في التقرير السنوي فقد تم استخراج الحدود القصوى والحدود الدنيا من ١٤١ دولة مدرجة في التقرير السنوي. وقد استخدمنا حدود قصوى وحدود دنيا «عالمية» بدلاً عن إقليمية بسبب التفاوت الصغير في بعض المكونات بين الدول العربية.

تخضع البيانات الدولية بصورة مستمرة لمراجعة بسيطة، إلا أننا لا نقوم بإدخال هذه المراجعات ضمن المؤشر بعد صدور تقرير الحرية الاقتصادية في العالم العربي وذلك للحفاظ على استقراره.

المؤشر الفرعي (١) : حجم الحكومة من حيث: الإنفاق والضرائب والشركات التجارية
(أ) الإنفاق العام للاستهلاك الحكومي كنسبة مئوية من إجمالي الاستهلاك.

يقوم هذا العنصر بقياس المصروفات الاستهلاكية النهائية للحكومة كنسبة من المصروفات الاستهلاكية النهائية (سابقاً كانت تعرف على أنها إجمالي الاستهلاك). وقد تم استخراج المعدل لهذا العنصر باستخدام المعادلة التالية: $(V_{\max} - V_i) / (V_{\max} - V_{\min})$ مضروباً في عشرة. وتعتبر (V_i) القيمة المعبرة عن الاستهلاك الحكومي الفعلي للدولة كنسبة من إجمالي الاستهلاك، في حين تمثل V_{\min} و V_{\max} القيمتان القصوى والدنيا التي تم تحديدها المحددتان بنسبة ٤٠ % ونسبة ٠٦ % على التوالي. تم استخدام بيانات تقرير الحرية الاقتصادية في العالم لسنة ١٩٩٠ للتوصل إلى القيمة القصوى والقيمة الدنيا لهذا المكون. تحصل الدول التي تزيد فيها المصروفات الحكومية بالنسبة إلى إجمالي الاستهلاك على نقاط أقل.

المصادر: البنك الدولي ٢٠٠٥ /أ/، ٢٠٠٦ /أ/، ٢٠٠٧ /أ/، ٢٠٠٨ /أ/ ملاحظات توضيحية ومصادر بيانات

ب. التحويلات والدعم كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي

يقوم هذا العنصر بقياس الدعم الحكومي والتحويلات الأخرى كنسبة من إجمالي الناتج المحلي. تم استخلاص معدل هذا العنصر باستخدام المعادلة التالية: $(V_{\max} - V_i) / (V_{\max} - V_{\min})$ مضروباً في عشرة. حيث أن (V_i) تعبر عن نسبة التحويلات والدعم بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي، في حين أن (V_{\max}) و (V_{\min}) تمثلان القيم القصوى والدنيا وتم تحديدها عند ٣٧.٢ % و ٠.٥ % على التوالي. تم استخدام البيانات من تقرير الحرية الاقتصادية في العالم للتوصل إلى القيمة الأعلى والأقل لهذا العنصر. تحصل الدول التي تزيد فيها نسبة عالية من الدعم الحكومي والتحويلات الأخرى بالنسبة إلى إجمالي الناتج العام على نقاط أقل.

المصادر: البنك الدولي ٢٠٠٥، أ/، ٢٠٠٦، أ/، ٢٠٠٧، أ/، ٢٠٠٨، أ/

ج. الشركات والاستثمارات الحكومية كنسبة مئوية من مجموع الاستثمار

تم حساب معدل هذا العنصر باستخدام (أ) الاستثمارات الحكومية بصفتها حصة من إجمالي الاستثمارات، و(ب) عدد، وتركيب، وحصة الناتج المتولد عن الشركات التي تقوم الحكومة بتشغيلها. تحصل الدول التي تقل بها الاستثمارات الحكومية نسبة إلى إجمالي الاستثمارات وتقل بها الشركات التي تقوم الحكومة بتشغيلها على نقاط أعلى.

المصدر: جوارتني ولوسون: ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨.

(د) الهامش الأعلى للمعدل الضريبي: يقوم هذا العنصر بقياس المعدل الأعلى الحدي للضريبة (المعدل الفردي) والحد الأدنى للدخل الذي يطبق عليه. الدول التي فيها معدلات أعلى لحد الضريبة والتي يتم تطبيقها على الحدود الدنيا للدخل المنخفض تحصل على علامات أقل بموجب المصفوفة التالية:

الحد الأدنى للدخل، بالدولار الأمريكي				الهامش الأعلى للمعدل الضريبي
١٥٠,٠٠٠<	٥٠,٠٠٠- ١٥٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠- ٥٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠>	
١٠	١٠	١٠	١٠	<٢٠%
١٠	١٠	٩	٩	٢٥-٢١
٩	٩	٨	٨	٣٠-٢٦
٩	٨	٧	٧	٣٥-٣١
٨	٧	٦	٥	٤٠-٣٦
٧	٦	٥	٤	٤٥-٤١
٥	٥	٤	٣	٥٠-٤٦
٤	٤	٣	٢	٥٥-٥١
٣	٣	٢	١	٦٠-٥٦
٢	٢	١	-	٦٥-٦١
١	١	-	-	٧٠-٦٦
-	-	-	-	>٧٠%

المصدر: البنك الدولي ٢٠٠٥ /أ، ٢٠٠٦ /أ، ٢٠٠٧ /أ، ٢٠٠٨ أ - و إيرنست اند يونج، ٢٠٠٣ .

المؤشر الفرعي (٢) : القانون التجاري والاقتصادي وتأمين حقوق الملكية

(أ) التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية

يعتمد هذا العنصر على مكون المخاطر السياسية (ز) تدخل الجيش في السياسة (من الدليل الدولي لمخاطر الدول (ICRG) الذي يقيس مدى تدخل العسكر في السياسة. «بما أن

الجيش غير منتخب، فإن تدخلات الجيش، حتى ولو كانت هامشية، تقلل من المسؤولية الديمقراطية. يمكن أن يكون تدخل الجيش نتيجة لتهديدات داخلية أو خارجية، أو نتيجة تحولات أو صعوبات كامنة في الدولة، أو انقلاب عسكري كامل. وعلى المدى الطويل، فإن نظام الحكومة العسكرية من شأنه التقليل من فعالية العمل الحكومي، واستشراف الفساد، وتكوين بيئة غير مريحة بالنسبة للشركات الأجنبية.» يقوم الدليل الدولي لمخاطر الدول بقياس مستوى التدخل العسكري على مقياس من صفر إلى ٦.

المصدر: مجموعة PRS، ١٩٧٩-٢٠٠٤، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨.

(ب) نزاهة النظام القضائي

يعتمد هذا العنصر على مكون المخاطر السياسية (ل) القانون والنظام من الدليل الدولي لمخاطر الدول (ICRG). يعتمد هذا العنصر على "معياريين يشكلان مكون واحد للمخاطر. ويساوي كل مكون فرعي نصف المجموع. المكون الفرعي «القانون» يأتي لتقييم قوة وحياد النظام القضائي، أما المكون الفرعي «النظام» فالغرض منه تقييم مدى التزام عامة الناس بالقانون". يقوم الدليل الدولي لمخاطر الدول بقياس القانون والنظام على مقياس من صفر إلى ستة، حيث تشير القيمة العالية إلى احتمالات أقل للمخاطر. وعقب ذلك تم تحويل تلك القيم إلى مقياس من صفر إلى عشرة.

المصدر: مجموعة PRS، ١٩٧٩-٢٠٠٤، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨.

(ج) القيود التشريعية والتنظيمية على بيع الملكية العقارية

يعتمد هذا العنصر على مجموعة بيانات البنك الدولي للقيام بنشاطات تجارية، وهو معني بقياس الخطوات، والفترة الزمنية، والتكلفة اللازمة لتسجيل الملكية. يستخدم البنك الدولي «حالة نموذجية لصاحب عمل يرغب في شراء قطعة أرض وبنائية في أكبر مدينة - مسجلة من قبل وخالية من أية منازعات على الملكية.» تشمل التكلفة على مختلف

المصروفات ومنها «الرسوم، وضريبة نقل الملكية، ورسوم الدمغات، وأية دفعات أخرى واجبة السداد لسجل الأملاك، والشهر العقاري، والأجهزة العامة أو المحامين. يتم عرض التكلفة على هيئة نسبة مئوية من قيمة الملكية، مع افتراض ملكية توازي قيمتها ٥٠ مرة دخل الفرد. "

تم استخلاص معدل هذا العنصر باستخدام المعادلة التالية: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروباً في عشرة. تعبر (V_i) عن قيمة الخطوات والوقت والتكلفة محسوبة كنسبة مئوية من قيمة الملكية، في حين تمثل كل من V_{max} و V_{min} مجموعة من ٢١ إجراء، ٩٥٦ يوم، و ٣٠.٤ % و ١.٠ إجراء، ١.٠ يوم، و ٠.١ % على التوالي. الدول التي تنخفض فيها القيمة عن قيمة V_{min} تحصل على درجة ١٠، في حين أن الدولة التي تزيد فيها القيمة عن (V_{max}) تحصل على درجة صفر.

(١) عدد الإجراءات

(٢) الزمن (و)

حيث أن (V_i) تعبر عن قيمة الإجراءات والوقت والتكلفة كنسبة مئوية من الدين، بينما تمثل V_{max} V_{min} مجموعة من ٥٨.٠ إجراء، ١٤٥٩.٠ يوم، و ٢٢٧.٣ % و ١٤.٠ إجراء، الدول التي تكون فيها القيمة أقل من V_{min} تحصل على ١٠ نقاط، في حين أن الدول التي تكون القيمة فيها أعلى من V_{min} تحصل على تصنيف صفر.

(١) عدد الإجراءات

(٢) الزمن (بالأيام)

(٣) التكلفة (نسبة مئوية من قيمة الدين)

المصدر: البنك الدولي: ٢٠٠٥ / ب، ٢٠٠٦ / ب، ٢٠٠٧ / ب، ٢٠٠٨ / ب

المؤشر الفرعي (٣) : السياسة النقدية

(أ) النمو النقدي

تم استخدام بيانات مجموع النقد المتداول $M1$ لقياس معدل نمو مجموع النقد المتداول. يقيس هذا العنصر نمو معدل النقد المتداول في السنوات الخمس الماضية ناقص النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي الفعلي للسنوات العشر الماضية. تم استخلاص معدلات هذا العنصر باستخدام المعادلة التالية: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروباً في عشرة. حيث تمثل V_i متوسط النمو السنوي لمجموع النقد المتداول خلال السنوات الخمس الماضية الذي تم تعديله وفقاً لنمو إجمالي الناتج المحلي الفعلي خلال السنوات العشر الأخيرة. تم تحديد قيم V_{min} V_{max} بصفر و ٥٠ % على التوالي. إذا كان النمو النقدي يساوي النمو الطويل الأمد للناتج الفعلي (أي نمو إجمالي الناتج المحلي الفعلي خلال السنوات العشر الأخيرة)، عندها تحصل الدولة على نقطة ١٠. إذا كان نمو مجموع النقد المتداول أكبر من النمو الطويل الأمد للناتج الفعلي، تحصل الدولة على أقل

من ١٠ . الدولة التي تزيد فيها القيمة عن ٥٠ % تحصل على تصنيف صفر.
المصادر: البنك الدولي: ٢٠٠٥ /أ، ٢٠٠٦ /أ، ٢٠٠٧ /أ، ٢٠٠٨ /أ

(ب) الانحراف المعياري للتضخم

تم استخدام مؤشر أسعار المستهلك (CPI) لقياس التضخم في هذا العنصر. وتم استخدام المعادلة: التالية لتحديد المقياس من صفر إلى ١٠ لكل دولة: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروباً في عشرة حيث تمثل V_i الانحراف المعياري للدولة بالنسبة للمعدل السنوي للتضخم خلال السنوات الخمس الماضية. تم تحديد قيمة كل من V_{max} و V_{min} بصفر و ٢٥ % على التوالي. في حالة عدم وجود تغيير في معدل التضخم خلال السنوات الخمس الماضية تحصل الدولة على ١٠ نقاط. وكلما ارتفع التغير في نسبة التضخم، حصلت الدولة على نقاط أقل. الدولة التي يزيد فيها الانحراف المعياري عن ٢٥ % تحصل على تصنيف صفر.

المصادر: البنك الدولي: ٢٠٠٥ /أ، ٢٠٠٦ /أ، ٢٠٠٧ /أ، ٢٠٠٨ /أ – قاعدة بيانات EconStats ٢٠٠٥ – صندوق النقد الدولي ٢٠٠٦ /ج و ٢٠٠٨.

(ج) معدلات التضخم الأخيرة

تم استخدام مؤشر أسعار المستهلك لقياس التضخم في هذا العنصر. وتم تحديد المقياس من صفر إلى ١٠ باستخدام المعادلة التالية: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروباً في عشرة حيث تمثل V_i (معدل التضخم خلال أحدث سنة. تم تحديد قيمة V_{min} و V_{max} بصفر و ٥٠ % على التوالي. وكلما انخفض معدل التضخم ارتفعت مرتبة التصنيف. تحصل الدول التي يبلغ فيها معدل التضخم أعلى من ٥٠ % تحصل على تصنيف صفر.

المصادر: البنك الدولي: ٢٠٠٥ /أ، ٢٠٠٦ /أ، ٢٠٠٧ /أ، ٢٠٠٨ /أ – قاعدة بيانات

(د) حرية فتح حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية

يقيس هذا العنصر مدى السماح بحسابات مصرفية بالعملة الأجنبية، محلياً وخارجياً، وبدون عوائق. في حالة السماح بالحسابات الأجنبية محلياً وخارجياً بدون أية عوائق تحصل الدولة على ١٠ نقاط. في حالة السماح بالحسابات الأجنبية محلياً ولكن ليس في الخارج، تحصل الدولة على ٥ نقاط.

المصدر: صندوق النقد الدولي ٢٠٠٤ / أ، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦ / أ، ٢٠٠٧.

المؤشر الفرعي (٤) : مصرفية

من صفر إلى ١٠ باستخدام المعادلة التالية: $(V_{\max} - V_{\min}) / (V_{\max} - V_i)$ مضروباً في عشرة. حيث تمثل V_i متوسط معدل التعريف للدولة. تم تحديد قيمة كل من V_{\min} V_{\max} بصفر و ٥٠ % على التوالي. تؤدي التعريف العالية إلى تصنيف منخفض. تحصل الدولة التي يزيد فيها متوسط معدل التعريف عن ٥٠ % تحصل على تصنيف صفر.

المصدر: البنك الدولي: ٢٠٠٥ / ج، ٢٠٠٦ / ج، ٢٠٠٧ / ج، ٢٠٠٨ ج.

(٣) الانحراف المعياري لسعر التعريف الجمركية

يقيس هذا العنصر الفرعي الانحراف المعياري لسعر التعريف. تم التوصل إلى المعدلات من صفر إلى ١٠ باستخدام المعادلة التالية: $(V_{\max} - V_{\min}) / (V_{\max} - V_i)$ مضروباً في عشرة. حيث تمثل V_i الانحراف النموذجي لمعدلات التعريف للدولة. تم تحديد قيمة كل من V_{\min} V_{\max} بصفر و ٢٥ % على التوالي. تحصل الدول التي لديها اختلافات أكبر في معدلات التعريف على مستويات أدنى في التصنيف. والدول التي يزيد بها الانحراف المعياري عن أكثر من ٢٥ % تحصل على تصنيف صفر.

المصدر: جوارتني ولوسون: ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٦ ، ٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨ .

(ب) سعر الصرف بالسوق السوداء

يقيس هذا العنصر الفرق بين السعر الرسمي للصرف وسعر السوق السوداء في الدولة. تم التوصل إلى تصنيف من صفر إلى ١٠ باستخدام المعادلة التالية: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروباً في عشرة. حيث تمثل V_i أفضل سعر للصرف في السوق السوداء للدولة. تم تحديد قيمة V_{min} و V_{max} بصفر و ٥٠ % على التوالي. في حالة عدم وجود سوق سوداء للصرف تحصل الدولة على ١٠ نقاط. وكلما زاد الفرق بين هذا السعريين كلما انخفض التصنيف. الدول التي لديها قيمة أعلى من ٥٠ % تحصل على تصنيف صفر.

المصدر: البحوث النقدية ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦، ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧.

(ج) الرقابة على رأس المال:

يقيس هذا العنصر القيود الموضوعية على المعاملات الرأسمالية. وبشكل خاص، يتناول هذا العنصر ١٣ نوع مختلف من أنواع الرقابة الدولية على رأس المال بحسب ما هي واردة في تقرير صندوق النقد الدولي. وقد تم التوصل إلى تصنيف الدول من صفر إلى ١٠ من خلال حساب عدد أدوات الرقابة غير المفروضة كنسبة من إجمالي أدوات الرقابة، وبعدها تم ضربها في عشرة.

المصادر: صندوق النقد الدولي: ٢٠٠٤ / أ، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦ / أ، ٢٠٠٧.

المؤشر الفرعي (٥): تنظيم الائتمان والعمل والأعمال التجارية

(أ) النظم والقواعد المنظمة لسوق الائتمان

(١) ملكية البنوك

يعتمد تصنيف هذا العنصر الفرعي على نسبة الودائع البنكية المحتفظ بها لدى البنوك الخاصة. عندما كانت الودائع الخاصة بين ٩٥ % إلى ١٠٠ % حصلت الدولة على ١٠ نقاط. في حالة تراوح الودائع الخاصة بين ٧٥ % و ٩٥ % حصلت الدولة على ٨ نقاط. في حالة تراوح الودائع بين ٤٠ % و ٧٥ % حصلت الدولة على ٥ نقاط. وفي حالة كانت الودائع الخاصة تتراوح بين ١٠ % و ٤٠ % حصلت على نقطتين، وتحصل الدولة على تصنيف صفر في حال كانت الودائع الخاصة أقل من ١٠ % من إجمالي الودائع البنكية.

المصدر: مجموعة البنك الدولي: ٢٠٠٣، ٢٠٠٧.

(٢) المنافسة من جانب البنوك الأجنبية

يعتمد هذا العنصر الفرعي على عنصرين مختلفين: نسبة الأصول البنكية التي تحتفظ بها البنوك الأجنبية وعدد الطلبات المرفوضة للحصول على تراخيص لبنوك تجارية من مؤسسات أجنبية كنسبة مئوية من إجمالي عدد طلبات الحصول على تراخيص بنوك تجارية من المؤسسات الأجنبية. في حالة قيام الدولة بالموافقة على جميع أو معظم طلبات البنوك الأجنبية، وإذا كانت البنوك الأجنبية تمتلك حصة كبيرة من أصول القطاع البنكي، عندها تحصل الدولة على تصنيف أعلى بموجب الجدول التالي:

معدلات رفض منح التراخيص للبنوك الأجنبية (الرفض/الطلبات)				
أصول البنوك الأجنبية بصفقتها حصة من إجمالي أصول القطاع المصرفي	صفر %	صفر - % ٤٩	٥٠-١٠٠ %	
	٨	١٠	-٨٠ % ١٠٠	
	٧	٩	% ٧٩-٤٠	
	٦	٨	صفر - % ٣٩	

المصدر: مجموعة البنك الدولي، ٢٠٠٣، ٢٠٠٧.

(٣) الرقابة على أسعار الفائدة/ معدل الفائدة الواقعي السلبي

يعتمد هذا العنصر الفرعي على عنصرين فرعيين: المعدل الفعلي للفائدة (أي معدل فائدة الإقراض ناقص نسبة التضخم بحسب قياس مؤشر سعر المستهلك، والإقراض ناقص سعر فائدة الوديعة. عندما تتحدد أسعار الفائدة من خلال قوى السوق بشكل أساسي (أي لا يزيد سعر فائدة الإقراض بكثير [أقل من ٨%] عن سعر فائدة الإيداع) ويكون معدل الفائدة الواقعي إيجابياً، تحصل الدولة على تصنيف ١٠. وعندما تكون المعدلات الواقعية سلبية قليلاً (أقل من ٥%)، وتكون القيمة التفاضلية بين معدلات الإيداع والإقراض (٨% أو أكثر)، تحصل الدولة على ٨ نقاط. وعندما يكون معدل فائدة الإقراض الواقعي سلبياً باستمرار بمقدار عدد واحد، وتبلغ القيمة التفاضلية بين أسعار فائدة الإقراض والإيداع نسبة ١٦% أو أكثر تحصل الدولة على ٦ نقاط. عندما تختلف أسعار فائدة الإقراض والإيداع بنسبة ٢٤% أو أكثر، وتكون المعدلات الفعلية غالباً سالبة بنسبة ١٠

% أو أكثر، تحصل الدولة على ٤ نقاط. وعندما تكون المعدلات الفعلية للإقراض سالبة باستمرار بمقدار مكون من عددين، وبلغ الاختلاف بين معدلات الإقراض والإيداع نسبة ٣٢ % أو أكثر، تحصل الدولة على تصنيف ٢. تحصل الدولة على تصنيف صفر عندما تختلف معدلات فائدة الإقراض والإيداع بنسبة ٣٦ % أو أكثر، وتكون المعدلات الواقعية للإقراض سالبة باستمرار بقيمة مكونة من عددين، أو عندما يقضي التضخم المفرط على سوق الائتمان تماماً.

المصادر: البنك الدولي: ٢٠٠٥ /أ، ٢٠٠٦ /أ، ٢٠٠٧ /أ، ٢٠٠٨ /أ- قاعدة بيانات ايكون ستات ٢٠٠٥ - صندوق النقد الدولي ٢٠٠٦ ج و ٢٠٠٨.

(٤) الحصول على الائتمان

يعتمد العنصران الفرعيان التاليان على مجموعة بيانات البنك الدولي للقيام بنشاطات تجارية، وتقيس هذه البيانات مدى تيسير قوانين الضمانات والإفلاس عملية الإقراض، ومدى توفر معلومات الائتمان سواء من السجلات العامة أو الخاصة.

(أ) مؤشر الحقوق القانونية

يقيس "مؤشر الحقوق القانونية مدى تيسير قوانين الضمانات والإفلاس حماية حقوق المقرض والمقرض، بما يبسر عملية الإقراض. يشتمل المؤشر على ٧ نواحي ترتبط بالحقوق القانونية في قوانين الضمانات و ٣ نواحي ترتبط بقانون الإفلاس. تحصل الدولة على درجة ١ لكل ناحية من هذا المؤشر. "تتراوح درجات المؤشر من صفر إلى ١٠، حيث تعبر الدرجات المرتفعة عن التصميم الجيد لقوانين الضمانات والإفلاس بشكل يضمن التوسع في الوصول إلى الائتمان."

(ب) مؤشر معلومات الائتمان

يقيس مؤشر معلومات الائتمان القوانين التي تؤثر على مجال، وسهولة وجودة معلومات الائتمان المتوفرة من خلال السجلات العامة أو الخاصة. تحصل الدولة على تصنيف ١ لكل ناحية من النواحي الستة التي يشملها المؤشر. "تتراوح درجات المؤشر من صفر إلى ٦، وتشير القيمة العالية إلى مدى زيادة توفر معلومات الائتمان من السجلات العامة أو الخاصة، لغرض تسهيل قرارات الائتمان". وعقب هذا تحولت القيمة من صفر إلى ٦ إلى قياس من صفر إلى ١٠.

المصدر: البنك الدولي: ٢٠٠٥/ب، ٢٠٠٦/ب، ٢٠٠٧/ب، ٢٠٠٨/ب.

ب. النظم واللوائح المنظمة لسوق العمل

(١) مؤشر الصعوبة في التوظيف

(أ) مؤشر صعوبة التعيين

يستخدم مؤشر صعوبة التوظيف لقياس: (١) ما إذا كان بالإمكان استخدام عقود محدودة الأجل للقيام بمهام مؤقتة، و(٢) أقصى فترة تراكمية للعقود المحدودة بأجل، و(٣) معدل الحد الأدنى للأجور للمتدرب أو للموظف لأول مرة بالنسبة لمتوسط القيمة المضافة للعامل. " ويتم قياس المؤشر على مقياس من صفر إلى ١٠٠ (حيث تشير القيمة الأعلى إلى زيادة صرامة القوانين)، وبعدها تم تحويلها إلى مقياس من صفر إلى ١٠، حيث تشير القيم العالية إلى درجة أكثر مرونة من التنظيم.

(ب) مؤشر صرامة ساعات العمل

يحتوي هذا المؤشر على ٥ عناصر: (١) وجود قيود على العمل الليلي من عدمها، (٢) وجود قيود على العمل أثناء عطلة نهاية الأسبوع، (٣) إن كان أسبوع العمل يمكن أن يمتد إلى ٥.٥ أيام، (٤) إن كان يحدث ويمتد أسبوع العمل إلى ٥٠ ساعة أو يزيد (بما في ذلك الوقت الإضافي) لمدة شهرين بالعام، (٥) إن كانت الإجازة السنوية مدفوعة الأجر تتكون من ٢١ يوم عمل أو أقل. " ولكل واحد من هذه الأسئلة، يشير الجواب بالنفي إلى صرامة القوانين. ويتم قياس المؤشر على مقياس من صفر إلى ١٠٠ حيث تشير القيمة الأعلى إلى زيادة صرامة القوانين، وبعدها تم تحويلها إلى مقياس من صفر إلى ١٠، وتشير القيمة العالية إلى مرونة النظم واللوائح.

(ج) مؤشر صعوبة الفصل من العمل

يحتوي هذا المؤشر على ٨ عناصر: (١) هل يمنع الاستناد إلى فائض العمالة كأساس لفصل العمال، (٢) هل يحتاج صاحب العمل إلى إعلام طرف آخر (وكالات حكومية مثلاً) في حالة الاستغناء عن خدمات عامل واحد فائض عن حاجة العمل، (٣) هل يحتاج صاحب العمل إلى إعلام طرف آخر في حالة الاستغناء عن مجموعة من ٢٥ عامل، (٤) هل يحتاج صاحب العمل إلى موافقة طرف آخر في حالة الاستغناء عن خدمات عامل واحد، (٥) هل يحتاج صاحب العمل إلى موافقة طرف آخر في حالة الاستغناء عن مجموعة من ٢٥ عامل، (٦) هل يُلزم القانون صاحب العمل دراسة خيارات إعادة التعيين أو إعادة التدريب قبل الفصل بسبب الزيادة عن حاجة العمل، (٧) هل تنطبق قوانين الأفضلية على حالة الاستغناء للزيادة عن حاجة العمل، و (٨) هل تنطبق قوانين الأفضلية على إعادة التوظيف". ويتم قياس المؤشر على مقياس من صفر إلى ١٠٠ (حيث تشير القيمة الأعلى إلى زيادة صرامة القوانين)، وبعدها تم تحويلها إلى مقياس من صفر إلى ١٠، فتشير القيمة المرتفعة إلى مرونة أكبر في التنظيمات واللوائح.

المصدر: البنك الدولي: ٢٠٠٥ ب/، ٢٠٠٦ ب/، ٢٠٠٧ ب/، ٢٠٠٨ ب/.

(٢) التكلفة الضرورية للتوظيف (نسبة مئوية من الراتب)

يستخدم هذا العنصر الفرعي لقياس تكلفة استخدام موظف باستثناء الراتب، بصفتها نسبة من الراتب. ويشتمل المبالغ المدفوعة لغرض التأمينات الاجتماعية (بما فيها صناديق التقاعد، والتأمين ضد المرض والتأمين لتغطية الولادة والتأمين الصحي، وإصابات مكان العمل، وبدل الأسرة والمساهمات الإلزامية الأخرى، وضريبة الرواتب. وكلما انخفضت تكاليف التوظيف ارتفع التصنيف. يساوي تصنيف هذا العنصر: $(V_{\max} - V_i) / (V_{\max} - V_{\min})$ مضروباً في عشرة. حيث تمثل V_i التكلفة باستثناء الراتب المدفوعة عند استخدام

الموظف. وتم تحديد V_{min} و V_{max} عند ٥٥.٢ % و ٠.٠ % على التوالي. حصلت الدول التي تقل بها تكلفة الاستخدام باستثناء الراتب على درجة ١٠، في حين حصلت الدول التي ترتفع فيها القيمة عن V_{max} على درجة صفر.

المصدر: البنك الدولي: ٢٠٠٥ /ب، ٢٠٠٦ /ب، ٢٠٠٧ /ب، ٢٠٠٨ /ب.

(٣) التكاليف المنصوص عليها لفصل العامل من العمل (عدد الأسابيع مدفوعة الأجر)

يقيس هذا العنصر الفرعي "تكلفة متطلبات الإخطار المسبق، ومبالغ الفصل من العمل والجزاءات التي يتم توقيعها عند فصل العامل الذي يزيد عن حاجة العمل، ويشار إليها بعدد الأسابيع مدفوعة الأجر." يساوي تصنيف هذا العنصر ما يلي: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروباً في عشرة. حيث تمثل V_i تكلفة فصل الموظف. وتم تحديد قيمة كل من V_{max} و V_i بما يلي: ٣٥٩.٧ أسبوع وصفر أسبوع على التوالي. حصلت الدول التي تقل فيها القيم عن قيمة V_{min} على درجة ١٠ في حين حصلت تلك الدول التي تزيد فيها القيم عن قيمة V_{max} درجة صفر.

المصدر: البنك الدولي: ٢٠٠٥ /ب، ٢٠٠٦ /ب، ٢٠٠٧ /ب، ٢٠٠٨ /ب.

(٤) التجنيد الإجباري

يقيس هذا العنصر الفرعي مدة الخدمة العسكرية الإلزامية. تحصل الدول التي لا يوجد بها تجنيد عسكري إلزامي على درجة ١٠. أما عندما تمتد فترة التجنيد بين ستة أشهر أو قل، تحصل الدولة على درجة

'دول

لمدة تزيد على ١٨ شهر فتحصل على درجة صفر.

المصدر: جوارتي ولوسون، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦ - المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية
٢٠٠٧.

ج. النظم والقواعد المنظمة للأعمال التجارية

(١) تأسيس الأعمال التجارية:

يقيس هذا العنصر الفرعي مدى سهولة تأسيس نشاط تجاري. ويأخذ في الاعتبار عددا
الإجراءات، والزمن الذي تستغرقه تلك الإجراءات، وتكلفة إنشاء النشاط التجاري مثل الرسوم
والحد الأدنى لرأس المال المطلوب رسمياً للبدء في العمل. تتساوى معدلات هذا العنصر مع
المعادلة التالية: $(V_{\max} - V_{\min}) / (V_{\max} - V_i)$ مضروباً في عشرة. وتمثل V_i
الإجراءات، والزمن (بالأيام)، والتكلفة محسوبة نسبة من الدخل للفرد، والحد الأدنى المطلوب
من رأس المال محسوب نسبة من دخل الفرد. تم تحديد قيمة كل من V_{\max} و V_i كالتالي: ١٩
إجراء و ٢٠٣ يوم و ٨٣٥.٤% و ٥١١١.٩% و ٢ إجراء و ٢ يوم و صفر % و صفر % على
التوالي. حصلت الدول التي تقل فيها القيم عن قيمة V_{\min} على درجة ١٠ في حين حصلت تلك
الدول التي تزيد فيها القيم عن قيمة V_{\max} درجة صفر.

(أ) عدد الإجراءات

(ب) المدة (بالأيام)

(ج) التكلفة (نسبة مئوية من دخل الفرد)

(د) الحد الأدنى من رأس المال (نسبة مئوية من دخل الفرد)

المصدر: البنك الدولي: ٢٠٠٥ / ب، ٢٠٠٦ / ب، ٢٠٠٧ / ب، ٢٠٠٨ / ب.

(٢) غلق النشاط التجاري

يقيس هذا العنصر الفرعي مدى صعوبة غلق النشاط التجاري. ويقاس على وجه

الخصوص الزمن والتكلفة (محسوبة نسبة للملكية) لإغلاق العمل التجاري، علاوة على معدلات استعادة النشاط (بالسنت على الدولار). يساوي حساب معدلات الزمن والتكلفة المعادلة التالية: $(V_{\max} - V_{\min}) / (V_{\max} - V_i)$ مضروباً في عشرة. وبالنسبة لمعدل استرجاع النشاط تم استخدام المعادلة التالية: $(V_{\max} - V_{\min}) / (V_{\max} - V_i)$ مضروباً في عشرة. تمثل V_i الزمن والتكلفة ومعدل استرجاع النشاط. كما تم تحديد قيمة كل من V_{\min} و V_{\max} كما يلي: ١٠ سنوات و ٧٦% و ٩٢% و ٠.٤% و ١% و صفر% على التوالي.

(أ) الزمن (السنوات)

(ب) التكلفة (نسبة مئوية من الملكية)

(ج) معدل استعادة النشاط (سنتات على الدولار)

المصدر: البنك الدولي: ٢٠٠٥/ب، ٢٠٠٦/ب، ٢٠٠٧/ب، ٢٠٠٨/ب.

يعرض هذا الجزء من التقرير درجات تفصيلية عن الحرية الاقتصادية تغطي كافة المكونات المستخدمة للتوصل إلى المؤشر الخاص بالائتني وعشرين دولة العضوة في جامعة الدول العربية. وقد تم حساب معدل عام لثلاثة عشرة دولة مدرجة في تقرير الحرية الاقتصادية في العالم العربي. لم يكن بالإمكان التوصل إلى حساب معدل عام الدول التسع الباقية بسبب عدم توافر البيانات. ويعتبر هذا إنجازاً بالقياس إلى تقرير السنة الماضية التي أمكن به حساب الدرجات لائتني عشرة دولة فحسب، ولكن بفضل توافر البيانات الإضافية الجديدة أمكن هذا العام احتساب الدرجات لدولة موريتانيا.

بالنسبة لجميع الدول، يعرض التقرير الدرجات الخاصة بكل عنصر أساسي، بالإضافة إلى الدرجات الخاصة بالمكونات، بحسب توفر البيانات. جميع العلامات الموجودة في المؤشر لها قيمة ١٠، حيث تعتبر العلامة ١٠ أعلى درجة يمكن تحصيلها، أما الصفر فأقل علامة ممكنة. وكلما كانت العلامة أعلى، زادت مساحة الحرية الاقتصادية.

يمكن الحصول على وصف أكثر شمولاً لكل عنصر من المكونات، بما فيها المنهجية المستخدمة لحساب العلامات، من الملحق (أ) بعنوان: ملاحظات توضيحية ومصادر بيانات

المجموعة الكاملة للبيانات، بما فيها العلامات المنشورة في هذا التقرير، بالإضافة إلى البيانات التي عليها تم تأسيس هذه العلامات، يمكن تنزيلها بحرية من الموقع الإلكتروني:

www.freetheworld.com في حالة مواجهة أية صعوبة في تنزيل البيانات، يرجى إرسال رسالة بواسطة البريد الإلكتروني إلى freetheworld@fraserinstitute.org أو الاتصال بالهاتف

رقم: ٠٠١٦٠٤٧١٤٤٥٦٣

الجدول (١): نتائج وتصنيف شامل عن الحرية الاقتصادية

الجزائر	البحرين	جزر القمر	جيبوتي	مصر	العراق	الأردن	الكويت	لبنان	ليبيا	موريتانيا	المغرب	عمان	قطر	السعودية	الصومال	السودان	سوريا	تونس	الإمارات	الصحراء الغربية	اليمن
٢٠٠٦																					
٦				٧		٧.٥	٧.٧	٧.٧		٦.٣	٦.٥	٧.٦	٧.٤				٥.٧	٦.٣	٧.٣	٧.١	
١٢				٨		٤	١	١		١٠	٩	٣		٥			١٣	١٠	٦		٧
٢٠٠٥																					
٥.٤				٦.٨		٧.٧	٧.٨	٧.٧			٦.٢	٧.٨	٧.٤				٥.٨	٦.٥	٧.٧	٧.٤	
١٢				٨		٣	١	٣			١٠	١	٦				١١	٩	٣		٦
٢٠٠٤																					
٥.٣				٦.٦		٧.٦	٧.٨	٧.٧			٦	٨	٧.٥				٦.١	٦.٤	٧.٧	٧.٤	
١٢				٨		٥	٢	٣			١١	١	٦				١٠	٩	٣		٧

٢٠٠٣																					
٥				٦.٦		٧.٥	٧.٩	٨.١			٦.١	٨.١	٧.٨				٥.٧	٦.٤	٧.٩	٧.٤	
١٢				٨		٦	٣	١			١٠	١	٥				١١	٩	٣		٧
٢٠٠٢																					
٥				٦.٧		٧.٦	٨	٨.١			٦.٢	٨.١	٧.٨				٥.٨	٦.٤	٧.٩	٧.٤	
١٢				٨		٦	٣	١			١٠	١	٥				١١	٩	٤		٧

الجدول ٢: المؤشر الفرعي ١: حجم الإنفاق الحكومي: الإنفاق والضرائب والمشروعات التجارية

الجزائر	البحرين	جزر القمر	جيبوتي	مصر	العراق	الأردن	الكويت	لبنان	البيبا	موريتانيا	المغرب	عمان	قطر	السعودية	الصومال	السودان	سوريا	تونس	الإمارات	الضفة الغربية	اليمن
٢٠٠٦																					
٣.٩	٦	٨.٥	٢.٤	٧.٤	٥.٩	٢.١	٧.٦	٥.١	٤.٦	٤.٥	١.٣	٠.٤	٠	٦.٢	٦.٨	٦.٤	٦	٤.٣	٥.٦		
٨.٦	٩.٢		٧.٧	٧.٢	٧.٨	٩	٨.٣	٩.٤	٩.٢	٧.٣											
٤	٤		٤	٤	٦	٤	٧	١٠	٠	٢	٢	٢									
١٠	١٠		١٠	٧	١٠	١٠	٤	١٠	١٠	١٠	٧	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	٧
٥.٥	٧.٣		٧.٣	٦	٦.٥	٨.٩	٥.٨	٦.٧	٦.٥	٥.٢	٦.٥	٥	٦.٣	٦.٣	٦	٥.٧	٤.٩	٦	٦.٣	٦.٣	٦.٣
١٢	٢		٢	٢	٨	٥	١	١٠	٤	١٣	٤	١٤	٧	٧	٨	١١	١٥	٨	٧	٧	٧

٢٠٠٥																						
٤	٣.٣	٨.٦	٣.٤	٧.٣	٨	٢.١	٧.٤	٥.١	٦	٣.٥	١.٩	٠.٤	٠	٦	٦	٧	٦	٦	٤.٣	٥.٧		
٦.٩	٨.٩		٩	٩.٨	٩.٨	٩	٨.١	٩.٤	٧.٤	٧.٤												
٠	٤		٤	٠	٠	٠	٤	٢	٤	٢	٤	٤										
١٠	١٠		٨	٧	٧	١٠	١٠	١٠	٤	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	٧
٣.٦	٦.٦		٧.١	٦.٢	٦.٥	٨.٨	٤.٩	٥.٨	٥.٢	٥	٥.٦	٧.٣	٦.٤	٣.٦	٥	٥.٦	٥	٥	٦.٤	٦.٤	٦.٤	٦.٤
١٤	٤		٣	٧	٥	١	١٣	٨	١١	١١	١٠	١١	٦	٦	٩	١١	١٥	٨	٦	٦	٦	٦

٢٠٠٤

٧.٢	٠.٣	٥.٧	٥.٨	٦.٥	٧.٤					١.٩	٤.٢	٥.٩	٥.١	٦.٨	١.٣	٧.٦	٧.٤		٦.٧	٣.٣	٣.٧	(أ) الإنفاق العام للاستهلاك الحكومي كنسبة مئوية من إجمالي الاستهلاك
										٩.٤				٩.٢	٧	٨.٦	٩.٥		٩.٥	٦.٨		(ب) التحويلات والدعم كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي
		٦	٢	٠						٢	٤				٦	٠	٤		٤	٠		(ج) المشروعات التجارية والاستثمارات الحكومية
٧	١٠	١٠	٧	٨				١٠	١٠	١٠	٤			١٠	١٠	٧	٧			١٠		(د) الهامش الأعلى للمعدل الضريبي
٧.١	٥.١	٧.٢	٤.٩	٤.٨				٥		٥.٨	٤.١			٨.٧	٦.١	٥.٨	٧		٦.٧	٣.٥		نتيجة المؤشر الفرعي (١)
٣	٩	٢	١١	١٢				١٠		٧	١٣			١	٦	٧	٤		٥	١٤		تصنيف المؤشر الفرعي (١)

٢٠٠٣

٧.٦		٦.٦	٧.٩			٢.٣		٣.٨	٥.٩	٦.٩	٦.٢	٨.٤	٣.٩	٦.٢	٧.٨				٤.٧	٥.٧		(أ) الإنفاق العام للاستهلاك الحكومي كنسبة مئوية من إجمالي الاستهلاك
								٩.١				٩.١		٨.٨	٩.٢				٩.٢	٥.٩		(ب) التحويلات والدعم كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي
		٦	٢	٠				٢	٤				٦	٠	٤				٤	٠		(ج) المشروعات التجارية والاستثمارات الحكومية
٧		١٠	٧	٨				١٠	١٠	١٠	٤			١٠	١٠	٧	٧			١٠		(د) الهامش الأعلى للمعدل الضريبي
٧.٣		٨	٥.٢	٥.٣				٦.١	٦.٢	٤.٦			٩.٢	٦.٦	٥.٥	٧			٧	٣.٩		نتيجة المؤشر الفرعي (١)
٣		٢	١١	١٠				٨	٧	١٢				١	٦	٩	٤		٤	١٣		تصنيف المؤشر الفرعي (١)

٢٠٠٢

٧.٤		٦.٦	٧.٧			٢.٥		٣.٨	٦.١	٦.٩	٦.٢	٨.٣	٤.١	٦.٤		٨.٥			٤.٧	٥.٦		(أ) الإنفاق العام للاستهلاك الحكومي كنسبة مئوية من إجمالي الاستهلاك
								٩.١				٩.١		٨.٩	٩.٢				٩.٢	٥.٩		(ب) التحويلات والدعم كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي
		٦	٢	٠				٢	٤				٦	٠	٤				٤	٠		(ج) المشروعات التجارية والاستثمارات الحكومية
٧		١٠	٧	٨				١٠	١٠	١٠	٤			١٠	١٠	٧	٧			١٠		(د) الهامش الأعلى للمعدل الضريبي
٧.٢		٨	٥.٢	٥.٢				٦.٣	٦.٢	٤.٧			٩.١	٦.٧	٥.٦	٧.٢			٧	٣.٨		نتيجة المؤشر الفرعي (١)
٣		٢	١٠	١٠				٧	٨	١٢				١	٦	٩	٣		٥	١٣		تصنيف المؤشر الفرعي (١)

الجدول (٣): القوانين التجارية والاقتصادية وأمن حقوق الملكية

الجزائر	البحرين	جزر القمر	جيبوتي	مصر	العراق	الأردن	الكويت	لبنان	لبنان	ليبيا	موريتانيا	المغرب	عمان	قطر	السعودية	الصومال	السودان	سوريا	تونس	الإمارات	الخطوة الثانية وكثرة	اليمين	
٢٠٠٦																							
٥	٥			٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	(أ) التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية
٥	٥			٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	(ب) نزاهة النظام القضائي
٦.٨	٧	٧.٤	٧.٤	٧.٤	٧.٤	٧.٤	٧.٤	٧.٤	٧.٤	٧.٤	٧.٤	٧.٤	٧.٤	٧.٤	٧.٤	٧.٤	٧.٤	٧.٤	٧.٤	٧.٤	٧.٤	٧.٤	(ج) القيود التنظيمية على بيع الملكية
٣.٥	٨	٧	٧	٧	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	(١) عدد الإجراءات
٩.٥	٩.٨	٩.٥	٩.٥	٩.٥	٩.٥	٩.٥	٩.٥	٩.٥	٩.٥	٩.٥	٩.٥	٩.٥	٩.٥	٩.٥	٩.٥	٩.٥	٩.٥	٩.٥	٩.٥	٩.٥	٩.٥	٩.٥	(٢) الزمن (الأيام)
٧.٦	٣.٢	٥.٦	٥.٦	٥.٦	٥.٦	٥.٦	٥.٦	٥.٦	٥.٦	٥.٦	٥.٦	٥.٦	٥.٦	٥.٦	٥.٦	٥.٦	٥.٦	٥.٦	٥.٦	٥.٦	٥.٦	٥.٦	(٣) التكلفة (% من قيمة العقار)
٦	٥.٦	٤.٨	٤.٨	٤.٨	٤.٨	٤.٨	٤.٨	٤.٨	٤.٨	٤.٨	٤.٨	٤.٨	٤.٨	٤.٨	٤.٨	٤.٨	٤.٨	٤.٨	٤.٨	٤.٨	٤.٨	٤.٨	(د) التطبيق القانوني للعقود
٢.٥	٣.٤	٤.١	٤.١	٤.١	٤.١	٤.١	٤.١	٤.١	٤.١	٤.١	٤.١	٤.١	٤.١	٤.١	٤.١	٤.١	٤.١	٤.١	٤.١	٤.١	٤.١	٤.١	(١) عدد الإجراءات
٦.١	٧.١	١.٧	١.٧	١.٧	١.٧	١.٧	١.٧	١.٧	١.٧	١.٧	١.٧	١.٧	١.٧	١.٧	١.٧	١.٧	١.٧	١.٧	١.٧	١.٧	١.٧	١.٧	(٢) الزمن (الأيام)
٩.٥	٦.٢	٨.٧	٨.٧	٨.٧	٨.٧	٨.٧	٨.٧	٨.٧	٨.٧	٨.٧	٨.٧	٨.٧	٨.٧	٨.٧	٨.٧	٨.٧	٨.٧	٨.٧	٨.٧	٨.٧	٨.٧	٨.٧	(٣) التكلفة (% من قيمة الدين)
٥.٧	٦.٧	٦.٣	٦.٣	٦.٣	٦.٣	٦.٣	٦.٣	٦.٣	٦.٣	٦.٣	٦.٣	٦.٣	٦.٣	٦.٣	٦.٣	٦.٣	٦.٣	٦.٣	٦.٣	٦.٣	٦.٣	٦.٣	نتيجة المؤشر الفرعي ٢
١٧	١٠	١٢	١٢	١٣	١٤	١٣	١٤	١٣	١٤	١٣	١٤	١٣	١٤	١٣	١٤	١٣	١٤	١٣	١٤	١٣	١٤	١٣	تصنيف المؤشر الفرعي ٢

٢٠٠٥																							
٥	٥			٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	(أ) التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية
٥	٥			٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	(ب) نزاهة النظام القضائي
٦.٧	٧	٧.٤	٧.٤	٧.٤	٧.٤	٧.٤	٧.٤	٧.٤	٧.٤	٧.٤	٧.٤	٧.٤	٧.٤	٧.٤	٧.٤	٧.٤	٧.٤	٧.٤	٧.٤	٧.٤	٧.٤	٧.٤	(ج) القيود التنظيمية على بيع الملكية
٣	٨	٧	٧	٧	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	(١) عدد الإجراءات
٩.٥	٩.٨	٩.٥	٩.٥	٩.٥	٩.٥	٩.٥	٩.٥	٩.٥	٩.٥	٩.٥	٩.٥	٩.٥	٩.٥	٩.٥	٩.٥	٩.٥	٩.٥	٩.٥	٩.٥	٩.٥	٩.٥	٩.٥	(٢) الزمن (الأيام)
٧.٦	٣.٢	٥.٦	٥.٦	٥.٦	٥.٦	٥.٦	٥.٦	٥.٦	٥.٦	٥.٦	٥.٦	٥.٦	٥.٦	٥.٦	٥.٦	٥.٦	٥.٦	٥.٦	٥.٦	٥.٦	٥.٦	٥.٦	(٣) التكلفة (% من قيمة العقار)
٦.٦	٤.٨	٣.٦	٤.٨	٤.٨	٤.٨	٤.٨	٤.٨	٤.٨	٤.٨	٤.٨	٤.٨	٤.٨	٤.٨	٤.٨	٤.٨	٤.٨	٤.٨	٤.٨	٤.٨	٤.٨	٤.٨	٤.٨	(د) التطبيق القانوني للعقود
٢	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	(١) عدد الإجراءات
٧.٩	٥.٥	١.٧	١.٧	١.٧	١.٧	١.٧	١.٧	١.٧	١.٧	١.٧	١.٧	١.٧	١.٧	١.٧	١.٧	١.٧	١.٧	١.٧	١.٧	١.٧	١.٧	١.٧	(٢) الزمن (الأيام)
٩.٨	٨.٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	(٣) التكلفة (% من قيمة الدين)
٥.٨	٦.٧	٥.٩	٥.٩	٥.٩	٥.٩	٥.٩	٥.٩	٥.٩	٥.٩	٥.٩	٥.٩	٥.٩	٥.٩	٥.٩	٥.٩	٥.٩	٥.٩	٥.٩	٥.٩	٥.٩	٥.٩	٥.٩	نتيجة المؤشر الفرعي ٢
١٥	١٠	١٤	١٤	١٨	١٣	١٣	١٤	١٣	١٤	١٣	١٤	١٣	١٤	١٣	١٤	١٣	١٤	١٣	١٤	١٣	١٤	١٣	تصنيف المؤشر الفرعي ٢

٢٠٠٤

٦.٧		٨.٣	٦.٧	٣.٣	٠	١.٧	٨.٣	٦.٧	٨.٣	٦.٧		٥	٣.٣	٨.٣	٨.٣	٠	٥	٥	٥	(أ) التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية		
٣.٣		٦.٧	٨.٣	٨.٣	٤.٢	٠.٨	٨.٣	٨.٣	٨.٣	٨.٣		٦.٧	٦.٧	٨.٣	٦.٧	٢.٥	٦.٧		٨.٣	٥	(ب) نزاهة النظام القضائي	
٨.٧	٨	٩.٤	٨.٥	٦.٣	٨.٨		٩.٥		٩.٥	٨.٩	٨.٨		٨.١	٨.٦	٧.٧	٨.٦	٧.٧	٧.٤	٧	٦.٧	(ج) القيود التنظيمية على بيع الملكية	
٧.٥	٥.٥	٩	٨	٨.٥	٧.٥		٨.٥		٩.٥	٨.٥	٨.٥		٦.٥	٦.٥	٦.٥	٨	٧	٧	٨	٣	(١) عدد الإجراءات	
٩.٨	٩.٣	٩.٩	٩.٤	٩.٧	٩.٩		١٠		٩.٨	٩.٥	٩.٥		٩.٧	٩.٤	٩.٨	٩.٩	٨	٩.٥	٩.٨	٩.٥	(٢) الزمن (الأيام)	
٨.٧	٩.٢	٩.٤	٨	٠.٨	٨.٩		١٠		٩	٨.٦	٨.٣		٨.١	٩.٩	٦.٧	٧.٩	٨.١	٥.٦	٣.٢	٧.٦	(٣) التكلفة (% من قيمة العقار)	
٧.٦	٧.٤	٧.١	٨.٤	٥.٤	٤.٨		٦.٩		٦.٦	٦.٥	٧.١		٦.٣	٦.٣	٧.١	٥.٥	٤.٥	٣.٦	٤.٨	٦.٦	(د) التطبيق القانوني للعقود	
٤.٨	٧.٣	٥.٥	٨.٤	٢.٥	٠		٣.٢		٣.٩	٣.٦	٤.١		٤.٣	١.٤	٣.٤	٠	٠.٧	٠	٠	٢	(١) عدد الإجراءات	
٨.١	٥.٦	٦.٣	٧.٢	٤.٣	٥.١		٨.١		٦.٤	٦.٣	٧.٨		٥.٥	٧.٩	٨.٣	٧	٣.٣	١.٧	٥.٥	٧.٩	(٢) الزمن (الأيام)	
٩.٨	٩.٣	٩.٤	٩.٥	٩.٣	٩.٣		٩.٣		٩.٧	٩.٥	٩.٤		٩	٩.٦	٩.٥	٩.٦	٩.٤	٩	٨.٩	٩.٨	(٣) التكلفة (% من قيمة الدين)	
٦.٦	٧.٧	٧.٩	٨	٥.٨	٤.٤	١.٣	٨.٣	٧.٥	٨.٢	٧.٦	٧.٩	٥.٨	٦.١	٧.٩	٧.٤	٤.١	٦	٥.٥	٥.٩	٦.٧	٥.٨	نتيجة المؤشر الفرعي ٢
١٢	٧	٤	٣	١٦	٢٠	٢٢	١	٩	٢	٨	٤	١٦	١٣	٤	١٠	٢١	١٤	١٩	١٥	١١	١٦	تصنيف المؤشر الفرعي ٢

٢٠٠٣

٦.٧		٨.٣	٦.٧	٣.٣			٨.٣	٦.٧	٨.٣	٦.٧		٥	٣.٣	٨.٣	٨.٣	٥		٥	٠	٥	(أ) التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية
٣.٣		٦.٧	٨.٣	٨.٣			٨.٣	٨.٣	٨.٣	٨.٣		٦.٧	٦.٧	٨.٣	٦.٧	٦.٧		٨.٣	٣.٣	٣.٣	(ب) نزاهة النظام القضائي
٨.٧		٩.٤	٨.٥	٦.١			٩.٥		٩.١	٨.٧	٨.٦		٨.١	٨.٥	٧.٧	٧.٧				٦.٣	(ج) القيود التنظيمية على بيع الملكية
٧.٥		٩	٨	٨.٥			٨.٥		٨.٥	٩	٨.٥		٦.٥	٦.٥	٦.٥	٧				٢.٥	(١) عدد الإجراءات
٩.٨		٩.٩	٩.٤	٩.٧			١٠		٩.٨	٩.٢	٩.٥		٩.٧	٩.٢	٩.٨	٨				٩.٥	(٢) الزمن (الأيام)
٨.٧		٩.٤	٨	٠			١٠		٩	٨	٧.٨		٨.١	٩.٨	٦.٧	٨				٧.١	(٣) التكلفة (% من قيمة العقار)
٧.٣		٥.٥	٩.٧	٥.٥			٦.٧		٦.٨	٨.٩	٧.٦		٦.١	٦.١	٦.٩	٥.٨				٦.١	(د) التطبيق القانوني للعقود
٤.٥		١.١	٩.٤	٢.٣			٣		٣.٦	٨.٧	٦.٤		٤	١.٣	٣.٢	٠.٦				١.٩	(١) عدد الإجراءات
٧.٧		٥.٩	١٠	٥.٥			٧.٧		٧	٨.٥	٧.٣		٥.٢	٧.٥	٧.٨	٧.٣				٧.٣	(٢) الزمن (الأيام)
٩.٨		٩.٥	٩.٧	٨.٨			٩.٤		٩.٨	٩.٥	٩		٩.١	٩.٦	٩.٨	٩.٤				٩	(٣) التكلفة (% من قيمة الدين)
٦.٥		٧.٥	٨.٣	٥.٨			٨.٢	٧.٥	٨.١	٨.٢	٨.١	٥.٨	٦.١	٧.٨	٧.٤	٦.٣			٦.٧	٣.٩	نتيجة المؤشر الفرعي ٢
١١		٧	١	١٤			٢	٧	٤	٢	٤	١٤	١٣	٦	٩	١٢			١٠	١٦	تصنيف المؤشر الفرعي ٢

٢٠٠٢																			
٦.٧	٨.٣	٦.٧	٣.٣		٨.٣	٦.٧	٨.٣	٦.٧		٥	٣.٣	٨.٣	٨.٣		٥	٥	٠	(أ) التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية	
٣.٣	٦.٧	٨.٣	٨.٣		٨.٣	٨.٣	٨.٣	١٠		٦.٧	٦.٧	٨.٣	٦.٧		٦.٧		٨.٣	٣.٣	(ب) نزاهة النظام القضائي
٨.٧	٩.٤	٨.٥	٦.١		٩.٥	٩.١	٨.٧	٨.٦		٨.١	٨.٥	٧.٧	٧.٧				٦.٣		(ج) القيود التنظيمية على بيع الملكية
٧.٥	٩	٨	٨.٥		٨.٥	٨.٥	٩	٨.٥		٦.٥	٦.٥	٦.٥	٧				٢.٥		(١) عدد الإجراءات
٩.٨	٩.٩	٩.٤	٩.٧		١٠	٩.٨	٩.٢	٩.٥		٩.٧	٩.٢	٩.٨	٨				٩.٥		(٢) الزمن (الأيام)
٨.٧	٩.٤	٨	٠		١٠	٩	٨	٧.٨		٨.١	٩.٨	٦.٧	٨				٧.١		(٣) التكلفة (% من قيمة العقار)
٧.٣	٥.٥	٩.٧	٥.٥		٦.٧	٦.٨	٨.٩	٧.٦		٦.١	٦.١	٦.٩	٥.٨				٦.١		(د) التطبيق القانوني للعقود
٤.٥	١.١	٩.٤	٢.٣		٣	٣.٦	٨.٧	٦.٤		٤	١.٣	٣.٢	٠.٦				١.٩		(١) عدد الإجراءات
٧.٧	٥.٩	١٠	٥.٥		٧.٧	٧	٨.٥	٧.٣		٥.٢	٧.٥	٧.٨	٧.٣				٧.٣		(٢) الزمن (الأيام)
٩.٨	٩.٥	٩.٧	٨.٨		٩.٤	٩.٨	٩.٥	٩		٩.١	٩.٦	٩.٨	٩.٤				٩		(٣) التكلفة (% من قيمة الدين)
٦.٥	٧.٥	٨.٣	٥.٨		٨.٢	٧.٥	٨.١	٨.٦	٨.١	٥.٨	٦.١	٧.٨	٧.٤				٦.٧	٣.٩	نتيجة المؤشر الفرعي ٢
١١	٧	٢	١٤		٣	٧	٤	١	٤	١٤	١٣	٦	٩				١٠	١٦	تصنيف المؤشر الفرعي ٢

الجدول (٤): المؤشر الفرعي ٣: السياسة النقدية الجيدة

٢٠٠٦

البحرين	البحرين	جزر القمر	جيبوتي	مصر	العراق	الأردن	الكويت	لبنان	ليبيا	موريتانيا	المغرب	عمان	قطر	السعودية	الصومال	السودان	سوريا	تونس	الإمارات	الضفة الغربية	وغزة	اليمن		
٦.٦	٧.٢	٩.٩	٧.٩	٨.٢	٧.٦	٦.٧	٩.١	٧.٤	٨.٢	٧.٤	٨.٤	٧.٦	٨.٣			٥.٢	٨.٦	٩.٣	٦.٣	٨.١	٨.١	٨	(أ) النمو النقدي	
٩.٧	٩.٥	٩.٥	٩.٥	٨.٧	٣	٩.٣	٩.٤	٩.١	٧.٩	٨.٦	٩.٦	٩.٤	٨.١	٩.٧		٩.٥	٨.٥	٩.٦	٩	٩.٣	٨.٤	٨.٤	(ب) الانحراف المعياري في التضخم	
٩.٥	٩.٦	٩.٣	٩.٣	٨.٥	٠	٨.٧	٩.٤	٨.٩	٩.٣	٨.٨	٩.٣	٩.٤	٧.٦	٩.٦		٨.٦	٨	٩.١	٨.١	٩.٣	٥.٨	٥.٨	(ج) المعدل الأخير للتضخم	
٠	١٠	٠	١٠	١٠	٥	١٠	١٠	١٠	٠	٠	٠	١٠	١٠	١٠	٠	٠	٠	٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	(د) حرية فتح حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية
٦.٤	٩.١	٤.٩	٩.٢	٨.٨	٨.٩	٨.٩	٩.٣	٦.٢	٦.٤	٦.٨	٩.١	٨.٦	٩.٤			٥.٨	٦.٣	٧	٨.٣			٨	نتيجة المؤشر الفرعي (٣)	
١٤	٤	١٩	٣	٨	٦	٦	٢	١٧	١٤	١٣	٤	٩	١			١٨	١٦	١٢	١٠			١١	تصنيف المؤشر الفرعي (٣)	

٢٠٠٥

٨.٤		٦.٣	٩.٥	٧.٥	٥.٦		٨.٤		٨.٢	٨.٥	٨.٢	٨.٢	٩.٧	٦.٧	٧.٩		٨.٧	٧.٩	٧.٥	٧.٢	٧.١	(أ) النمو النقدي
٩.٧		٩.١	٩.٧	٩	٩.٦		٩.٧	٨.٥	٩.٦	٩.٧	٨.٥	٧.٩	٩.٥	٩.٥	٩.٦	٤.٣	٨.٦	٩.٥		٩.٣	٩.٥	(ب) الانحراف المعياري في التضخم
٧.٦		٨.٤	٩.٦	٨.٦	٨.٣		٩.٩	٨.٢	٩.٨	٩.٨	٧.٦	٩.٥	٩.٩	٩.٢	٩.٣	٢.٣	٩	٩.٤		٩.٥	٩.٧	(ج) المعدل الأخير للتضخم
١٠		١٠	٠	٠	٥	٠	١٠	١٠	١٠	٠	٥	٠	١٠	١٠	١٠	٥	١٠	١٠	٠	١٠	٠	(د) حرية فتح حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية
٨.٩		٨.٤	٧.٢	٦.٣	٧.١		٩.٥	٨.٩	٩.٤	٧	٧.٣	٦.٤	٩.٨	٨.٨	٩.٢		٩.١	٩.٢	٣.٧	٩	٦.٦	نتيجة المؤشر الفرعي (٣)
٨		١١	١٣	١٨	١٤		٢	٨	٣	١٥	١٢	١٧	١	١٠	٤		٦	٤	١٩	٧	١٦	تصنيف المؤشر الفرعي (٣)

٢٠٠٤

٨.٤		٦.٩	٩.٦	٧.٢	٥.٢		٨.٣		٨.٢	٨.٥	٨.٥	٩.١	٩.٥	٦.٩	٨.٤		٨.٣	٨.١	٧	٧.٩	٦.٨	(أ) النمو النقدي
٨.٧		٩.٧	٩.٨	٨.٨	٩.٥		٩.٧	٩	٩.٨	٩.٧	٨.٩	٨.٥	٩.٦	٩.٧	٩.٦		٨.٥			٩.٥	٩.٤	(ب) الانحراف المعياري في التضخم
٧.٨		٩.٤	٩.٣	٩.٨	٨.٣		٩.٩	٨.٦	٩.٩	٩.٨	٧.٩	٩.٦	٩.٧	٩.٨	٩.٣		٧.٧			٩.٧	٩.٣	(ج) المعدل الأخير للتضخم
١٠		١٠	٠	٥	٥	٠	١٠	١٠	١٠	٠	٥	٠	١٠	١٠	١٠	٥	١٠	١٠	٠	١٠	٠	(د) حرية فتح حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية
٨.٧		٩	٧.٢	٧.٧	٧		٩.٥	٩.٢	٩.٥	٧	٧.٦	٦.٨	٩.٧	٩.١	٩.٣		٨.٦	٩.١	٣.٥	٩.٣	٦.٤	نتيجة المؤشر الفرعي (٣)
١٠		٩	١٤	١٢	١٥		٢	٦	٢	١٥	١٣	١٧	١	٧	٤		١١	٧	١٩	٤	١٨	تصنيف المؤشر الفرعي (٣)

٢٠٠٣

٨.٣		٨.٢	٩.٣	٧.٢			٨.٥		٩.٣	٨.٦	٨.٥		٩.٣	٦.٩	٨.٤		٨.٩			٨.٢	٧.٧	(أ) النمو النقدي
٨.٧		٩.٧	٩.٩	٨.٤			٩.٦	٩.٧	٩.٧	٩.٦	٩.٧	٧.٩	٩.٦	٩.٧	٩.٧		٩.٧			٩.٦	٩.٤	(ب) الانحراف المعياري في التضخم
٧.٨		٩.٤	٩.٥	٩			٩.٩	٩.٥	٩.٩	٩.٨	٩	٩.٦	٩.٧	٩.٨	٩.٥		٩.١			٩.٨	٩.٥	(ج) المعدل الأخير للتضخم
١٠		١٠	٠	٥			١٠	١٠	١٠	٠	٥	٥	١٠	١٠	١٠		١٠			١٠	٠	(د) حرية فتح حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية
٨.٧		٩.٣	٧.٢	٧.٤			٩.٥	٩.٧	٩.٧	٧	٨	٧.٥	٩.٧	٩.١	٩.٤		٩.٤			٩.٤	٦.٦	نتيجة المؤشر الفرعي (٣)
١٠		٨	١٤	١٣			٤	١	١	١٥	١١	١٢	١	٩	٥		٥			٥	١٦	تصنيف المؤشر الفرعي (٣)

٢٠٠٢

٨.٥		٨.٢	٩.٢	٨			٨.٨		٩.٣	٨.٦	٨.٨		٩.٦	٨.٧	٩.٤		٩			٨.٢	٧.٢	(أ) النمو النقدي
٨.٦		٩.٧	٩.٨	٨.٨			٩.٧	٩.٦	٩.٧	٩.٦	٩.٢	٧.٥	٩.٢	٩.٦	٩.٦		٩.٨			٩.٦	٩.٢	(ب) الانحراف المعياري في التضخم
٧.٦		٩.٤	٩.٥	٩.٨			١٠	١٠	٩.٩	٩.٤	٩.٢	٨	٩.٦	٩.٧	٩.٦		٩.٥			٩.٨	٩.٧	(ج) المعدل الأخير للتضخم
١٠		١٠	٠	٥			١٠	١٠	١٠	٠	٥	٥	١٠	١٠	١٠		١٠			١٠	٠	(د) حرية فتح حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية
٨.٧		٩.٣	٧.١	٧.٩			٩.٦	٩.٩	٩.٧	٦.٩	٨.١	٦.٨	٩.٦	٩.٥	٩.٧		٩.٦			٩.٤	٦.٥	نتيجة المؤشر الفرعي (٣)
١٠		٩	١٣	١٢			٤	١	٢	١٤	١١	١٥	٤	٧	٢		٤			٨	١٦	تصنيف المؤشر الفرعي (٣)

الجدول ٥: المؤشر الفرعي ٤: حرية التجارة الدولية

الجزائر	البحرين	جزر القمر	جيبوتي	مصر	العراق	الأردن	الكويت	لبنان	ليبيا	موريتانيا	المغرب	عمان	قطر	السعودية	الصومال	السودان	سوريا	تونس	الإمارات	الخطمة العربية وتكرة	البحرين
٢٠٠٦																					
٦.٩	٨.٤		٤	٤.٨		٦.٧	٨.٨	٨.٥	٦	٧.٤	٥.١	٦.٨	٩.٢	٩.٢		٦.٦	٧.١	٤.٨	٨.٣		
٨.٢	٨.٦			٨.٣		٨.٤	٩.٥	٨.٢		٧.٨		٩.٣						٨.٨			
٦.٨	٩.١		٤	٦.٢		٧.٨	٩.١	٨.٨	٦	٧.٧	٦.٩	٩.٢	٩.٢	٩.٢		٦.٦	٧.١	٥.٤	٩.١		
٥.٨	٧.٣					٣.٩	٧.٩		٧.١	٥.٦	٤.٤							٠	٧.٦		
٩	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	٨.٧	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	٩.٢	١٠	١٠	١٠
٢.٣	٦.٢	١	٥.٤	٦.٧	٧.٧	٦.٩	٤.٦	١.٥	٣.١	١.٥	٠.٨	٦.٩	٦.٢	١.٥	٣.١	٣.١	١.٧	٠.٨	٦.٢	٧.٧	
٦.١	٨.٢	٥.٥	٦.٤	٧.٢	٧.٩	٧.٨	٦.٧	٦.٣	٦.٣	٦.٣	٤.٩	٧.٩	٨.٥	٦.٩	٦.٥	٦.٦	٦.١	٤.٩	٨.٢	٨.٨	
١٦	٣	١٨	١٣	٨	٥	٧	١٠	١٤	١٤	١٤	١٩	٥	٢	٩	١٢	١١	١٦	١٩	٣	١	
٢٠٠٥																					
٥.٩	٨.٣		٣.٨	٤.١		٦.٥	٨.٨	٨.٤	٦	٧.٣	٤.٦	٦.٨	٩.٢	٩.٢		٥.٨	٧.١	٥.٣	٨.٣	٢.٢	
٥	٩.٤			٦		٨.٢	٩.٥	٨.٣			٧.٢							٨.٧		٢.٢	
٦.٨				٦.٢	٣.٨	٧.٥	٩.١	٨.٦	٦	٧.٤	٦.١	٩.٢	٩.٢	٩.٢		٥.٨	٧.١	٧.٣	٩		
٥.٨	٧.٣						٧.٩	٣.٩	٧.١	٥.٦	٤.٤							٠	٧.٦		
٨.١	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	٩.٦	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	٩.٣	١٠	١٠	١٠
٠.٩	٦.٢	٣.١	٥.٤	٦.٢	٥.٤	٠	١.٥	٤.٦	١.٥	٠	٠.٨	٦.٧	٧.٧	١.٥	٠	١.٨	١	٠.٨	٦.٢	٧.٧	٧.٧
٥	٨.٢	٦.٥	٦.٤	٦.٧	٦.٧	٨.١	٦.٧	٧.٨	٥.٣	٦	٥	٧.٨	٩	٦.٩	٥	٥.٩	٦	٥.١	٨.٢	٨.٨	
١٨	٣	١١	١٢	٩	٩	٥	٦	٩	١٦	١٣	١٨	٦	١	٨	١٨	١٥	١٣	١٧	٣	٢	

٢٠٠٤

			٦.١	٧.١	٥.٨		٨.٧	٩.٢	٩	٣.١	٧.٤	٦	٨.٣	٩.٢	٦.٣		٤.١	٣.٨		٩.٤	٥.٢	(١) الضرائب على التجارة الدولية
			٨.٥										٨.١	٩.٢	٨		٦			٩.٤	٥	(١) الإيرادات من الضرائب التجارية (نسبة من قطاع التجارة)
			٤.٩	٧.١	٥.٨		٨.٧	٩.٢	٨.٤	٤.٣	٧.٤	٦	٨.٦	٩.٣	٧.١		٦.٢	٣.٨			٦.٤	(٢) متوسط معدل التعريف الجمركية
			٥						٩.٥	١.٨						٣.٨					٤.٣	(٣) الانحراف المعياري لمعدلات التعريف
١٠		١٠	٩.٣	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	٩.٦	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	٨.١	(ب) أسعار الصرف في السوق السوداء
٦.٩		٦.٢	٠.٨	١	١.٨	٠	٢.٣	٧.٧	٦.٧	٠.٨	٠.٨	٠	٢.٣	٤.٦	٧.٧	٠	٥.٤	٥.٤	٣.١	٥.٤	٠.٨	(ج) الرقابة على رؤوس الأموال
٨.٥		٨.١	٥.٤	٦	٥.٩	٥	٧	٩	٨.٥	٤.٥	٦.١	٥.٣	٦.٩	٧.٩	٨	٥	٦.٥	٦.٤	٦.٥	٨.٣	٤.٧	نتيجة المؤشر الفرعي ٤
٢		٥	١٦	١٤	١٥	١٨	٨	١	٢	٢١	١٣	١٧	٩	٧	٦	١٨	١٠	١٢	١٠	٤	٢٠	تصنيف المؤشر الفرعي ٤

٢٠٠٣

			٦.١	٧.١			٨.٧		٩	٣	٧.٦	٦	٧.٩	٩.٣	٦.٣		٦			٩.٢	٥.٢	(١) الضرائب على التجارة الدولية
			٨.٣										٧.٢		٧.٩		٥.٩			٩.٢	٤.٩	(١) الإيرادات من الضرائب التجارية (نسبة من قطاع التجارة)
			٤.٩	٧.١			٨.٧		٨.٤	٤.٢	٧.٦	٦	٨.٥	٩.٣	٧.١		٦.٢				٦.٣	(٢) متوسط معدل التعريف الجمركية
			٥						٩.٥	١.٨						٣.٨					٤.٣	(٣) الانحراف المعياري لمعدلات التعريف
١٠		١٠	٧.٨	٥.٣			١٠	١٠	١٠	٧.٩	١٠	٥.٨	١٠	١٠	١٠		٥.٥			١٠	٨.١	(ب) أسعار الصرف في السوق السوداء
٦.٩		٦.٢	٠.٨	٠			٥.٤	٨.٥	٦.٤	١.٥	١.٧	٠	٦.٢	٤.٦	٧.٧		٥.٤			٦.٩	٠.٨	(ج) الرقابة على رؤوس الأموال
٨.٥		٨.١	٤.٩	٤.١			٨	٩.٢	٨.٤	٤.٢	٦.٤	٣.٩	٨	٨	٨		٥.٦			٨.٧	٤.٧	نتيجة المؤشر الفرعي ٤
٣		٥	١٢	١٥			٦	١	٤	١٤	١٠	١٦	٦	٦	٦		١١			٢	١٣	تصنيف المؤشر الفرعي ٤

٢٠٠٢																				
			٦	٧.١			٨.٧		٩	٣	٧.٦	٦	٧.٩	٩.٣	٦.٢	٦		٩.٣	٥.٢	(١) الضرائب على التجارة الدولية
			٨.١										٧.٢		٧.٧		٥.٩	٩.٣	٤.٩	(١) الإيرادات من الضرائب التجارية (نسبة من قطاع التجارة)
			٤.٩	٧.١			٨.٧		٨.٤	٤.٢	٧.٦	٦	٨.٥	٩.٣	٧.١	٦.٢			٦.٣	(٢) متوسط معدل التعريفية الجمركية
			٥						٩.٥	١.٨					٣.٨				٤.٣	(٣) الانحراف المعياري لمعدلات التعريفية
١٠		١٠	٧.٨	٥.٣			١٠	١٠	١٠	٧.٩	١٠	٥.٨	١٠	١٠	١٠	٥.٥		١٠	٨.١	(ب) أسعار الصرف في السوق السوداء
٦.٩		٦.٢	١.٨	٠			٥.٤	٨.٥	٦.٤	١.٥	١.٧	٠	٦.٢	٤.٦	٧.٧	٥.٤		٦.٩	٠.٨	(ج) الرقابة على رؤوس الأموال
٨.٥		٨.١	٤.٨	٤.١			٨	٩.٢	٨.٤	٤.٢	٦.٤	٣.٩	٨	٨	٨	٥.٦		٨.٧	٤.٧	نتيجة المؤشر الفرعي ٤
٣		٥	١٢	١٥			٦	١	٤	١٤	١٠	١٦	٦	٦	٦	١١		٢	١٣	تصنيف المؤشر الفرعي ٤

الجدول (٦): المؤشر الفرعي ٥: تنظيم الائتمان والعمالة والأعمال التجارية

٢٠٠٦																				
			٥.٣	٧.١	٥.٤	٥.٥	٥.٨	٤.٣	٧.٢	٧.٤	٥.٨	٥.٩	٨.٨	٦.٩	٦.٨	٥	٥.٧	٩.٣	٥.٣	(أ) النظم والقواعد المنظمة لسوق الائتمان
			٥	٥		٨	٨	٥	١٠	٨			١٠	١٠	١٠	٢		١٠	٠	(١) ملكية البنوك
			٨	٨		٣	٨		٦	٣			٩	٣	٣	٦		٨	٨	(٢) المنافسة من البنوك الأجنبية
			٩	١٠		١٠			١٠	١٠	٩	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	٩	١٠	١٠	(٣) الرقابة على أسعار الفائدة / أسعار الفائدة السلبية
			١.٥	٤.٢	٣.٢	٣.٥	١.٥	٢	٥.٧	٣.٧	٢.٣	٢.٨	٦.٢	٤.٥	٤.٢	٢	٢.٢	٢.٣	١.٥	(٤) الحصول على الائتمان
			٣	٥	٣	٢	٣	٤	٣	٤	٣	٤	٤	٤	٥	٤	١	٣	٣	(أ) مؤشر الحقوق القانونية
			٠	٣.٣	٣.٣	٥	٠	٠	٨.٣	٣.٣	١.٧	١.٧	٨.٣	٥	٣.٣	٠	٣.٣	١.٧	٠	(ب) مؤشر معلومات الائتمان
			٦.١	٨.٦	٨.٣	٥.٩	٥.٤	٥	٨.٨	٨.٩	٥.٨	٥.٣	٦.٥	٨.٦	٨.٧	٨.٥	٤.٨	٧.٧	٧.٥	(ب) النظم والقواعد المنظمة لسوق العمل
			٦.٧	٦.٩	٨	٥.١	٧	٦.٤	٩.٣	٧.٦	٣.٧	٥.١	٧.٥	٨.٧	٧	٦.٢	٧.٣	٥.٤	٥.٤	(١) مؤشر الصرامة في التوظيف
			١٠	٦.٧	١٠	٧.٢	١٠	٦.١	١٠	٦.٧	٠	٣.٣	٥.٦	١٠	٨.٩	٦.٧	١٠	٣.٣	٦.١	(أ) مؤشر الصعوبة في التوظيف
			٤	٦	٤	٦	٦	٨	٨	٦	٦	٦	١٠	٦	٨	٤	٨	٦	٤	(ب) مؤشر صرامة ساعات العمل
			٦	٨	١٠	٢	٥	٥	١٠	١٠	٥	٦	٧	١٠	٤	٨	٤	٧	٦	(ج) مؤشر الصعوبة في الفصل من العمل
			٨.٤	١٠	٧.٦	٦	٦.٩	٦.٩	٨	٨.٢	٦.٧	٧.١	٦	٨	٨	٧.٨	٥.٥	٧.١	١٠	(٢) التكلفة الضرورية للتوظيف (% من الراتب)

٩.٥	٧.٥	٧.٧	٩.٥	٧.٨	٦.٧		٧.٨		٩.٩	٧.٦	٩.١		٩.٥	٧.٨	٩.٩	١٠	٦.٣	٨.٤	٧.٢		٩.٥		(٣) التكلفة المنصوص عليها لفصل العمال (عدد الأسابيع مدفوعة الأجر)
٠	١٠	١٠	٣	٠	٠	١٠	١٠	١٠	١٠	٥	٠	١	٣	١٠	١٠	١٠	٠	١٠		١٠	١		(٤) التجنيد الإجباري
٦.٢	٦.٤	٥.٩	٨.٣	٦	٨.٢		٦.٦		٧.٤	٨	٥.٥		٦.٩	٧.٣	٦.٩	٧.٥	٦.٥	٦.١	٧.٧		٧.٥		(ج) النظم والقواعد المنظمة للأعمال التجارية
٥.٨	٦.٤	٧.٦	٨.٧	٥.٩	٨.٢		٧.٢		٨.٣	٩.٢	٧		٨.٦	٧.٩	٧.٨	٧.٥	٨.١	٧.٣	٧.٧		٧.٩		(١) تأسيس الأعمال التجارية
٤.١	٤.١	٤.٧	٥.٣	٤.١	٥.٣		٣.٥		٥.٩	٧.٦	٤.٧		٧.٦	٣.٥	٤.٧	٤.٧	٥.٣	٤.٧	٤.٧		٢.٩		(أ) عدد الإجراءات
٧	٥.٥	٧	٩.٦	٨	٨.٢		٨.٢		٨.٤	٩.٥	٦		٧.٨	٨.٤	٩.٢	٦.٣	٩.٢	٨.٣	٩		٨.٩		(ب) الفترة الزمنية (بالأيام)
٧.٣	٦.١	٩.٥	٩.٩	٩.٧	٩.٣		٩.٣		٩.٩	٩.٨	٨.٥		٨.٩	١٠	٩.١	٩.٢	٩.٢	٧.٣	٧.٧		٩.٨		(ج) تكلفة (% من دخل الفرد)

٦.٦		٥.٤	٥.٧	٦.٣	٤.٣	٧.٢	٦.٣	٥.٨	٦.٢	٨.٨	٧.٤	٦.٨		٥	٥.٩	٩.٣	٥.٣	(أ) النظم والقواعد المنظمة لسوق الائتمان
		٥	٥		٨	٨	٥	١٠	٨		١٠	١٠	١٠		٢	١٠	٠	(١) ملكية البنوك
		٨	٨		٣	٨		٣	٣		٩	٥	٣		٦	٨	٨	(٢) المنافسة من البنوك الأجنبية
١٠				١٠				١٠	١٠	٩	١٠	١٠	١٠		١٠	٩	١٠	(٣) الرقابة على أسعار الفائدة / أسعار الفائدة السلبية
٣.٢	٥	٣.٢	٤	٢.٥	٢	٥.٧	٢.٣	٢.٣	٣.٣	٦.٢	٤.٥	٤.٢	٢	٢.٢	٢.٨	١.٥	٣.٢	(٤) الحصول على الائتمان
٣	٥	٣	٣	٥	٤	٣	٣	٣	٥	٤	٤	٥	٤	١	٤	٣	٣	(أ) مؤشر الحقوق القانونية
٣.٣	٥	٣.٣	٥	٠	٠	٨.٣	١.٧	١.٧	١.٧	٨.٣	٥	٣.٣	٠	٣.٣	١.٧	٠	٣.٣	(ب) مؤشر معلومات الائتمان
٦.١	٨	٨.٤	٦	٥.٤	٤.٢	٨.٨	٨.٧	٥.٨	٥.١	٦.٦	٨.٩	٨.٨	٨	٣.٧	٧.٧	٧.٥	٥.٣	(ب) النظم والقواعد المنظمة لسوق العمل
٦.٧	٦.٩	٨	٥.٤	٧	٤.٥	٩.٣	٦.٥	٣.٧	٤.١	٧.٦	٨.٧	٧.٣	٤.١	٤.٧	٥.٤	٥.٤	٥.٥	(١) مؤشر الصرامة في التوظيف
١٠	٦.٧	١٠	٨.٣	١٠	٤.٤	١٠	٥.٦	٠	٣.٣	٦.٧	١٠	٨.٩	٢.٢	١٠	٣.٣	٦.١	٥.٦	(أ) مؤشر الصعوبة في التوظيف
٤	٦	٤	٦	٦	٤	٨	٤	٦	٤	١٠	٦	٨	٤	٤	٦	٤	٤	(ب) مؤشر صرامة ساعات العمل
٦	٨	١٠	٢	٥	٥	١٠	١٠	٥	٥	٦	١٠	٥	٦	٠	٧	٦	٧	(ج) مؤشر الصعوبة في الفصل من العمل
٨.٤	٧.٦	٧.٧	٦.١	٦.٩	٥.٥	٨	٨.٢	٦.٨	٧.٢	٦.١	٨	٧.٨	٥.٣	٧.٢	١٠	٥		(٢) التكلفة الضرورية للتوظيف (%) من الراتب
٩.٥	٧.٥	٧.٧	٩.٥	٧.٨	٦.٧	٧.٨	٩.٩	٧.٦	٩.١	٩.٥	٨.٨	٩.٩	٩.٩	٤.٨	٨.٤	٧.٢	٩.٥	(٣) التكلفة المنصوص عليها لفصل العامل (عدد الأسابيع مدفوعة الأجر)
٠	١٠	١٠	٣	٠	٠	١٠	١٠	١٠	٠	١	٣	١٠	١٠	٠	١٠	١٠	١	(٤) التجنيد الإجباري
٦.٢	٥.٥	٥.٨	٨.٣	٦	٨.٢	٦.٦	٧.٥	٨	٥.٥	٦.٨	٧.٣	٦.٩	٧.٥	٦.٥	٦.١	٧.٧	٧.٥	(ج) النظم والقواعد المنظمة للأعمال التجارية
٥.٨	٥.٥	٧.٥	٨.٧	٥.٩	٨.٢	٧.٢	٨.٥	٩.٢	٧	٨.٥	٧.٩	٧.٨	٧.٥	٨.١	٧.٣	٧.٧	٧.٩	(١) تأسيس الأعمال التجارية
٤.١	٤.١	٤.١	٥.٣	٤.١	٥.٣	٣.٥	٥.٩	٧.٦	٤.٧	٧.٦	٣.٥	٤.٧	٤.٧	٥.٣	٤.٧	٤.٧	٢.٩	(أ) عدد الإجراءات
٧	٥.٥	٧	٩.٦	٨	٨.٢	٨.٢	٨.٤	٩.٥	٦	٧.٨	٨.٤	٩.٢	٦.٣	٩.٢	٨.٣	٩	٨.٩	(ب) الفترة الزمنية (بالأيام)
٧.٣	٦.١	٩.٦	٩.٩	٩.٧	٩.٣	٩.٣	٩.٩	٩.٨	٨.٥	٨.٧	١٠	٩.١	٩.٢	٩.٢	٧.٣	٧.٧	٩.٧	(ج) تكلفة (%) من دخل الفرد
٥	٦.٣	٩.٣	٩.٩	١.٧	١٠	٧.٩	٩.٨	٩.٩	٨.٨	٩.٩	٩.٨	٨.٣	٩.٩	٨.٦	٨.٩	٩.٤	٩.٩	(د) الحد الأدنى لرأس المال (%) من دخل الفرد
٦.٥		٤.١	٧.٩	٦.١		٥.٩	٦.٦	٦.٧	٤	٥.٢	٦.٦	٦		٥	٤.٩		٧.٢	(٢) غلق النشاط التجاري
٧.٣		٥.١	٩.١	٦.١		٧.٥	٦.٣	٨.٥	٢.١	٦.٣	٦	٥.٩	٦	٥.٢			٧.٨	(أ) الزمن (الأيام)
٩.١		٦.١	٩.٢	٨.٩		٧.٢	٩.٧	٧.٧	٨.٩	٧.٢	١٠	٨.٩	٧.٢	٧.٧			٩.٢	(ب) التكلفة (%) من العقار
٣.١	٠	١.١	٥.٥	٣.٢	٠	٢.٩	٣.٨	٣.٨	٠.٨	٢.١	٣.٧	٣	٠	١.٨	١.٧	٠	٤.٥	(ج) معدل الاسترداد (كم سنت على الدولار)
٦.٣		٦.٥	٦.٧	٥.٩	٥.٦	٧.٥	٧.٥	٦.٥	٥.٦	٧.٤	٧.٨	٧.٥	٥.١	٦.٦	٧.٦	٦	٦	نتيجة المؤشر الفرعي ٥
١١		٩	٧	١٣	١٤	٣	٣	٩	١٤	٦	١	٣	١٦	٨	٢	١٢		تصنيف المؤشر الفرعي ٥

٢٠٠٤

٦.٦	٥.٤	٥.٧	٦.٣	٤.٣	٧.٢	٧.٦	٦.٣	٦.٢	٨.٥	٨.١	٧	٤.٣	٩	٥.٣	(أ) النظم والقواعد المنظمة لسوق الائتمان			
	٥	٥	٨	٨	٥	١٠	٥		١٠	١٠	١٠	٢	١٠	٠	(١) ملكية البنوك			
	٨	٨	٣	٨	٨	٨			٨	٨	٤	٣	٧	٨	(٢) المنافسة من البنوك الأجنبية			
١٠			١٠			١٠	١٠	٩	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	(٣) الرقابة على أسعار الفائدة / أسعار الفائدة السلبية			
٣.٢	٥	٣.٢	٤	٢.٥	٢	٥.٧	٢.٣	٢.٣	٣.٣	٦.٢	٤.٥	٤.٢	٢	٢.٢	٢.٨	١.٥	٣.٢	(٤) الحصول على الائتمان
٣	٥	٣	٣	٥	٤	٣	٣	٥	٤	٤	٥	٤	١	٤	٣	٣	٣	(أ) مؤشر الحقوق القانونية
٣.٣	٥	٣.٣	٥	٠	٠	٨.٣	١.٧	١.٧	١.٧	٨.٣	٥	٣.٣	٠	٣.٣	١.٧	٠	٣.٣	(ب) مؤشر معلومات الائتمان
٦.١	٨	٨.٤	٦	٥.٤	٤.٤	٨.٨	٨.٧	٥.٨	٥.١	٦.٦	٨.٩	٨.٨	٥.٥	٣.٧	٧.٧	٧.٥	٥.٣	(ب) النظم والقواعد المنظمة لسوق العمل
٦.٧	٦.٩	٨	٥.٤	٧	٤.٥	٩.٣	٦.٥	٣.٧	٤.١	٧.٦	٨.٧	٧.٣	٤.١	٤.٧	٥.٤	٥.٤	٥.٥	(١) مؤشر الصرامة في التوظيف
١٠	٦.٧	١٠	٨.٣	١٠	٤.٤	١٠	٥.٦	٠	٣.٣	٦.٧	١٠	٨.٩	٢.٢	١٠	٣.٣	٦.١	٥.٦	(أ) مؤشر الصعوبة في التوظيف
٤	٦	٤	٦	٦	٤	٨	٤	٦	٤	١٠	٦	٨	٤	٤	٦	٤	٤	(ب) مؤشر صرامة ساعات العمل
٦	٨	١٠	٢	٥	٥	١٠	١٠	٥	٥	٦	١٠	٥	٦	٠	٧	٦	٧	(ج) مؤشر الصعوبة في الفصل من العمل
٨.٤	٧.٦	٧.٧	٦.١	٦.٩	٥.٥	٨	٨.٢	٦.٨	٧.٢	٦.١	٨	٨	٧.٨	٥.٣	٧.٢	١٠	٥	(٢) التكلفة الضرورية للتوظيف (% من الراتب)
٩.٥	٧.٥	٧.٧	٩.٥	٧.٨	٦.٧	٧.٨	٩.٩	٧.٦	٩.١	٩.٥	٨.٨	٩.٩	٩.٩	٤.٨	٨.٤	٧.٢	٩.٥	(٣) التكلفة المنصوص عليها لفصل العامل (عدد الأسابيع مدفوعة الأجر)
٠	١٠	١٠	٣	٠	١	١٠	١٠	١٠	٠	١	٣	١٠	١٠	٠	٠	١٠	١٠	(٤) التجنيد الإجباري
٦.٢	٥.٥	٥.٨	٨.٣	٦	٨.٢	٦.٦	٧.٥	٨	٥.٥	٦.٨	٧.٣	٦.٩	٧.٥	٦.٥	٦.١	٧.٧	٧.٥	(ج) النظم والقواعد المنظمة للأعمال التجارية
٥.٨	٥.٥	٧.٥	٨.٧	٥.٩	٨.٢	٧.٢	٨.٥	٩.٢	٧	٨.٥	٧.٩	٧.٨	٧.٥	٨.١	٧.٣	٧.٧	٧.٩	(١) تأسيس الأعمال التجارية
٤.١	٤.١	٤.١	٥.٣	٤.١	٥.٣	٣.٥	٥.٩	٧.٦	٤.٧	٧.٦	٣.٥	٤.٧	٤.٧	٥.٣	٤.٧	٤.٧	٢.٩	(أ) عدد الإجراءات
٧	٥.٥	٧	٩.٦	٨	٨.٢	٨.٢	٨.٤	٩.٥	٦	٧.٨	٨.٤	٩.٢	٦.٣	٩.٢	٨.٣	٩	٨.٩	(ب) الفترة الزمنية (بالأيام)
٧.٣	٦.١	٩.٦	٩.٩	٩.٧	٩.٣	٩.٣	٩.٩	٩.٨	٨.٥	٨.٧	١٠	٩.١	٩.٢	٩.٢	٧.٣	٧.٧	٩.٧	(ج) تكلفة (% من دخل الفرد)
٥	٦.٣	٩.٣	٩.٩	١.٧	١٠	٧.٩	٩.٨	٩.٩	٨.٨	٩.٩	٩.٨	٨.٣	٩.٩	٨.٦	٨.٩	٩.٤	٩.٩	(د) الحد الأدنى لرأس المال (% من دخل الفرد)
٦.٥	٤.١	٧.٩	٦.١		٥.٩	٦.٦	٦.٧	٤		٥.٢	٦.٦	٦		٥	٤.٩		٧.٢	(٢) خلق النشاط التجاري
٧.٣	٥.١	٩.١	٦.١		٧.٥	٦.٣	٨.٥	٢.١		٦.٣	٦	٥.٩		٦	٥.٢		٧.٨	(أ) الزمن (الأيام)
٩.١	٦.١	٩.٢	٨.٩		٧.٢	٩.٧	٧.٧	٨.٩		٧.٢	١٠	٨.٩		٧.٢	٧.٧		٩.٢	(ب) التكلفة (% من العقار)
٣.١	٠	١.١	٥.٥	٣.٢	٠	٢.٩	٣.٨	٣.٨	٠.٨	٢.١	٣.٧	٣	٠	١.٨	١.٧	٠	٤.٥	(ج) معدل الاسترداد (كم سنت على الدولار)
٦.٣	٦.٨	٦.٥	٦.٧	٥.٩	٥.٦	٧.٥	٧.٩	٦.٧	٥.٦	٧.٣	٨.١	٧.٦	٦.٥	٤.٨	٦.٩	٧.٦	٦	نتيجة المؤشر الفرعي ٥
١٣	٨	١١	٩	١٥	١٦	٥	٢	٩	١٦	٦	١	٣	١١	١٨	٧	٣	١٤	تصنيف المؤشر الفرعي ٥

٢٠٠٣

٦.٣	٥.٦	٥.٦	٦.٣		٥.٧	٦.٥	٧.٤	٦	٦.٧		٨.٣	٨.٥	٧.٢	٤.٣		٩	٤.٩	(أ) النظم والقواعد المنظمة لسوق الائتمان
	٥	٥			٨	٥	١٠	٥			١٠	١٠	١٠	٢		١٠	٠	(١) ملكية البنوك
	٨	٨			٣	٨	٨	٨			٨	٨	٤	٣		٧	٨	(٢) المنافسة من البنوك الأجنبية
١٠			١٠				١٠	٩	٩	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠		١٠	١٠	(٣) الرقابة على أسعار الفائدة / أسعار الفائدة السلبية
٢.٧	٣.٧	٣.٧	٢.٥		٦.٢	١.٥	١.٨	٤.٣			٥.٣	٥.٨	٤.٧	٢.٢			١.٥	(٤) الحصول على الائتمان
٢	٤	٤	٥		٤	٣	٢	٧			٤	٥	٦	١			٣	(أ) مؤشر الحقوق القانونية
٣.٣	٣.٣	٣.٣	٠		٨.٣	٠	١.٧	١.٧			٦.٧	٦.٧	٣.٣	٣.٣			٠	(ب) مؤشر معلومات الائتمان
٥.٦	٧.٣	٥.٧	٤.٧		٨.١	٨.٦	٥.٣	٤.٥			٦.٤	٨.٤	٧.٥	٢.٨			٥	(ب) النظم والقواعد المنظمة لسوق العمل
٦.٣	٦.٧	٤.٦	٦		٨.٧	٦.٥	٤	٢.٧			٧.٦	٨	٦.٦	٤.٧			٤.٩	(١) مؤشر الصرامة في التوظيف
١٠	١٠	٣.٩	٨.٩		١٠	٥.٦	٠	٠			٦.٧	١٠	٨.٩	١٠			٥.٦	(أ) مؤشر الصعوبة في التوظيف
٢	٢	١٠	٤		٦	٤	٦	٤			١٠	٤	٦	٢			٤	(ب) مؤشر صرامة ساعات العمل
٧	٨	٠	٥		١٠	١٠	٦	٤			٦	١٠	٥	٢			٥	(ج) مؤشر الصعوبة في الفصل من العمل
٦.٩	٧.٧	٦.٦	٦.٩		٨	٨.٤	٦.٨	٦.٩			٦.١	٨	٨	٥.٣			٥	(٢) التكلفة الضرورية للتوظيف (% من الراتب)
٩.١	٤.٩	٨.٥	٥.٨		٥.٨	٩.٣	٥.٦	٨.٤			٩.١	٧.٧	٥.٢	١.٤			٩.١	(٣) التكلفة المنصوص عليها لفصل العامل (عدد الأسابيع مدفوعة الأجر)
٠	١٠	٣	٠		١٠	١٠	١٠	٥	٠	١	٣	١٠	١٠	٠		١٠	١	(٤) التجنيد الإجباري
٦.٩	٧.٢	٨.٢	٦.٤		٧	٧.٦	٨.٣	٦.٩			٧.٩	٧.٦	٧.٥	٧.٥			٧.٧	(ج) النظم والقواعد المنظمة للأعمال التجارية
٦	٧.٦	٨.٨	٥.٤		٦.٩	٨.٥	٩.١	٧			٨.٦	٧.٩	٧.٧	٧.٩			٧.٩	(١) تأسيس الأعمال التجارية
٤.١	٤.١	٥.٩	٤.١		٣.٥	٥.٩	٨.٢	٤.٧			٧.٦	٣.٥	٤.٧	٥.٣			٢.٩	(أ) عدد الإجراءات
٧	٧.٤	٩.٤	٧.٨		٦.٩	٨.٤	٩.٦	٦			٧.٨	٨.٤	٨.٣	٨.٤			٨.٨	(ب) الفترة الزمنية (بالأيام)
٨.٣	٩.٧	٩.٩	٩.٨		٩.٥	١٠	٩.٩	٩			٩.٢	١٠	٩.٧	٩.٣			٩.٨	(ج) تكلفة (% من دخل الفرد)
٤.٧	٩.٢	٩.٩	٠		٧.٦	٩.٨	٨.٦	٨.٣			٩.٩	٩.٧	٨	٨.٦			٩.٩	(د) الحد الأدنى لرأس المال (% من دخل الفرد)
٧.٨	٦.٩	٧.٦	٧.٣		٧.٢	٦.٧	٧.٥	٦.٧			٧.١	٧.٣	٧.٣	٧.٢			٧.٤	(٢) غلق النشاط التجاري
٧.٣	٥.١	٩.١	٦.١		٧.٥	٣.١	٨.٥	٢.١			٦.٣	٦	٥.٩	٦			٦.٨	(أ) الزمن (الأيام)
٩.١	٦.١	٩.٢	٨.٩		٧.٢	٩.٦	٧.٧	٨.٩			٧.٢	١٠	٨.٩	٧.٢			٩.٦	(ب) التكلفة (% من العقار)
٦.٩	٩.٤	٤.٤	٦.٩		٦.٩	٧.٣	٦.٢	٩.١			٨	٥.٩	٧	٨.٣			٦	(ج) معدل الاسترداد (كم سنت على الدولار)
٦.٣	٦.٧	٦.٥	٥.٨		٧	٧.٨	٦.٥	٦			٧.٦	٨.٢	٧.٤	٤.٩			٥.٨	نتيجة المؤشر الفرعي ٥
٩	٦	٧	١١		٥	٢	٧	١٠			٣	١	٤	١٣			١١	تصنيف المؤشر الفرعي ٥

٦.٣	٥.٦	٥.٦	٦.٣		٥.٧	٦.٥	٧.٤	٦	٦.٧	٨.٣	٨.٥	٧.٢	٤.٣		٩	٤.٩	(أ) النظم والقواعد المنظمة لسوق الائتمان	
	٥	٥			٨	٥	١٠	٥		١٠	١٠	١٠	٢		١٠	٠	(١) ملكية البنوك	
	٨	٨			٣	٨	٨	٨		٨	٨	٤	٣		٧	٨	(٢) المنافسة من البنوك الأجنبية	
١٠			١٠				١٠	٩	٩	١٠	١٠	١٠	١٠		١٠	١٠	(٣) الرقابة على أسعار الفائدة / أسعار الفائدة السلبية	
٢.٧	٣.٧	٣.٧	٢.٥		٦.٢	١.٥	١.٨	٤.٣		٥.٣	٥.٨	٤.٧	٢.٢			١.٥	(٤) الحصول على الائتمان	
٢	٤	٤	٥		٤	٣	٢	٧		٤	٥	٦	١			٣	(أ) مؤشر الحقوق القانونية	
٣.٣	٣.٣	٣.٣	٠		٨.٣	٠	١.٧	١.٧		٦.٧	٦.٧	٣.٣	٣.٣			٠	(ب) مؤشر معلومات الائتمان	
٥.٦	٧.٣	٥.٧	٤.٧		٨.١	٨.٦	٥.٣	٤.٥		٦.٤	٨.٤	٧.٥	٢.٨			٥	(ب) النظم والقواعد المنظمة لسوق العمل	
٦.٣	٦.٧	٤.٦	٦		٨.٧	٦.٥	٤	٢.٧		٧.٦	٨	٦.٦	٤.٧			٤.٩	(١) مؤشر الصرامة في التوظيف	
١٠	١٠	٣.٩	٨.٩		١٠	٥.٦	٠	٠		٦.٧	١٠	٨.٩	١٠			٥.٦	(أ) مؤشر الصعوبة في التوظيف	
٢	٢	١٠	٤		٦	٤	٦	٤		١٠	٤	٦	٢			٤	(ب) مؤشر صرامة ساعات العمل	
٧	٨	٠	٥		١٠	١٠	٦	٤		٦	١٠	٥	٢			٥	(ج) مؤشر الصعوبة في الفصل من العمل	
٦.٩	٧.٧	٦.٦	٦.٩		٨	٨.٤	٦.٨	٦.٩		٦.١	٨	٨	٥.٣			٥	(٢) التكلفة الضرورية للتوظيف (% من الراتب)	
٩.١	٤.٩	٨.٥	٥.٨		٥.٨	٩.٣	٥.٦	٨.٤		٩.١	٧.٧	٥.٢	١.٤			٩.١	(٣) التكلفة المنصوص عليها لفصل العامل (عدد الأسابيع مدفوعة الاجر)	
٠	١٠	٣	٠		١٠	١٠	١٠	٥	٠	١	٣	١٠	١٠			١٠	١	(٤) التجنيد الإجباري
٦.٩	٧.٢	٨.٢	٦.٤		٧	٧.٦	٨.٣	٦.٩		٧.٩	٧.٦	٧.٥	٧.٥			٧.٧	(ج) النظم والقواعد المنظمة للأعمال التجارية	
٦	٧.٦	٨.٨	٥.٤		٦.٩	٨.٥	٩.١	٧		٨.٦	٧.٩	٧.٧	٧.٩			٧.٩	(١) تأسيس الأعمال التجارية	
٤.١	٤.١	٥.٩	٤.١		٣.٥	٥.٩	٨.٢	٤.٧		٧.٦	٣.٥	٤.٧	٥.٣			٢.٩	(أ) عدد الإجراءات	
٧	٧.٤	٩.٤	٧.٨		٦.٩	٨.٤	٩.٦	٦		٧.٨	٨.٤	٨.٣	٨.٤			٨.٨	(ب) الفترة الزمنية (بالأيام)	
٨.٣	٩.٧	٩.٩	٩.٨		٩.٥	١٠	٩.٩	٩		٩.٢	١٠	٩.٧	٩.٣			٩.٨	(ج) تكلفة (% من دخل الفرد)	
٤.٧	٩.٢	٩.٩	٠		٧.٦	٩.٨	٨.٦	٨.٣		٩.٩	٩.٧	٨	٨.٦			٩.٩	(د) الحد الأدنى لرأس المال (% من دخل الفرد)	
٧.٨	٦.٩	٧.٦	٧.٣		٧.٢	٦.٧	٧.٥	٦.٧		٧.١	٧.٣	٧.٣	٧.٢			٧.٤	(٢) إغلاق النشاط التجاري	
٧.٣	٥.١	٩.١	٦.١		٧.٥	٣.١	٨.٥	٢.١		٦.٣	٦	٥.٩	٦			٦.٨	(أ) الزمن (الأيام)	
٩.١	٦.١	٩.٢	٨.٩		٧.٢	٩.٦	٧.٧	٨.٩		٧.٢	١٠	٨.٩	٧.٢			٩.٦	(ب) التكلفة (% من العقار)	
٦.٩	٩.٤	٤.٤	٦.٩		٦.٩	٧.٣	٦.٢	٩.١		٨	٥.٩	٧	٨.٣			٦	(ج) معدل الاسترداد (كم سنت على الدولار)	
٦.٣	٦.٧	٦.٥	٥.٨		٧	٧.٨	٦.٥	٦		٧.٦	٨.٢	٧.٤	٤.٩			٥.٨	نتيجة المؤشر الفرعي ٥	
٩	٦	٧	١١		٥	٢	٧	١٠		٣	١	٤	١٣			١١	تصنيف المؤشر الفرعي ٥	